

تخصيص اللفظ بعلة حكمه المستنبطة حقيقته، حجتيه، ضوابطه، وتطبيقاته

عبدالرحمن زيد الكيلاني

كلية الشريعة، جامعة مؤتة، الأردن

ملخص

يظهر هذا البحث أثر علة الأحكام المستنبطة في تحديد نطاق الألفاظ العامة، وبيان مفرداتها، وتعيين مسمولاتها وجزئياتها، وبين الباحث أن الوقوف على علة الأحكام المعقولة والمقصودة، أمر ضروري لكل من رام فهم النصوص الشرعية العامة، ذلك أن فصل الحكم، عن معناه المقصود، وحكمته المرجوة، وغايته المتوخاه، قد يؤدي إلى تعميم الأحكام الشرعية على وقائع وجزئيات غير مقصودة للشارع، ولا مشمولة بإرادته الأولى ابتداءً.

ويخلص الباحث إلى أن تخصيص العام بعلة حكمه المستنبطة، منهج أصولي، له ضوابطه وشروطه، وأنه قد لاقى الرعاية والاهتمام من قبل جمهور الفقهاء، فقد وظفوه وأعملوه في العديد من النصوص الشرعية بغية الكشف عن الأفراد الذين توجهت إليهم إرادة الشارع بالتناول.

Abstract

This paper addresses the cause of induced. I judgment in the Islamic Shari'ah in identifying the scope of general concepts and its vocabularies with its coverage and partiality. It explained that recognition of the concepts of credible and international judgments is of high necessity to any one who desires understanding the general concepts of Shari'ah separating the judgment from its intention, and end leads to overgeneralizing the judgments an situations or events never intended by the legislator (law maker).

The paper concludes that narrowing a general conetxts by an induced causes is a methodological approach with its own conditions and controls. It was applauded by the majority of Fugha' (Scholars) who followed this approach to unveil the people intended by the judgment or meant by the legislator.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :
فإن الدارس لكتاب الله تعالى والمتتبع لأحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، يجد ذلك الارتباط المحكم بين الأحكام الشرعية التي تكشف عنها نصوص الكتاب والسنة من جهة، وبين الحكيم والغايات والمصالح التي يتغيها الشارع ويتوخاها من وراء تلك الأحكام، من جهة أخرى.

يجد هذا جلياً واضحاً، من خلال النظر في العديد من آي الكتاب الكريم، منها على سبيل المثال لا الحصر: بيانه سبحانه لوجوب الحج إلى بيته الحرام بقوله : "وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق.." (١) وربطه هذا الحكم بغاية مقصودة وحكمة مرجوة "ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات" (٢).

وإعلامه سبحانه بحكم الصيام بقوله "كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم" مع إرشاده إلى أثر هذا الصوم في نفوس المؤمنين.. "لعلكم تتقون" (٣)، وإظهاره سبحانه لواجب التصديق من الأموال بقوله: "خذ من أموالهم صدقة.." مع تنبيهه إلى حكمة هذا الحكم ومصلحته العملية "تزكّهم وتطهرهم بها" (٤)، إلى غير ذلك من الآيات الكريمة (٥).

وينضم إلى تلك النصوص القرآنية الكثيرة، عدد وافر من أحاديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، التي تؤثّق هذا المعنى وتقويه، من مثل :

بيانه صلى الله عليه وسلم لحكمة أمر الإمام بالتخفيف على الناس في صلاة الجماعة، بقوله : "أيها الناس إن منكم منفرين فأيكم ما صلى بالناس فليتحوّر، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة" (٦).

وإيماءه إلى علّة طهوية سور الهرة، بقوله عليه الصلاة والسلام "إنما ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات" (٧) وتنبيهه إلى غاية الحضّ على الزواج والترغيب فيه بقوله : "من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحفظ للفرج" (٨).

إلى غيرها من النصوص الكثيرة الأخرى، التي تنفي عن الشريعة الإسلامية العبثية في التشريع، وتؤكد معقوليتها، وقيامها على حكم ومعانٍ واقعية وحقيقية.

وهذا ما وعاه الأئمة الأعلام من علماء الأمة - رضوان الله عنهم أجمعين - حين عبروا عن هذا الأصل التشريعي بقولهم : "الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد" (٩)، وقولهم "إن التكليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم" (١٠)، وقولهم : "إن الأعمال الشرعية غير مقصودة لأنفسها وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها" (١١)، وغيرها كثير من العبارات (١٢) التي تبين إناطة

أحكام الشريعة الإسلامية بمعانٍ وحكم معقولة، ترتدُّ في نهايتها إلى تحقيق سعادة الإنسان في عاجله وآجله، ودينه وآخرته.

على أن علماء الأمة لم يبقوا هذا الأصل الكلّي الذي وعّوه وأدركوه محلّقاً في مستوى النظر، وإنما نقلوه إلى حيّز الوجود والواقع من خلال المناهج الأصولية التي تفرّعت عن هذا الأصل الكلّي، فكان القياس، والاستحسان، وسدّ الذرائع، والمصالح المرسلّة، وغيرها من المناهج الأصولية الأخرى، التي انبثقت عن أصل معقولة الشريعة الإسلامية، ووظفته في الواقع العملي، فأثمرت أحكاماً شرعية عملية يعيشها المكلف ويمارسها في ساحة الحياة الرحبة الواسعة.

وكان من ضمن هذه المناهج العتيقة التي تراوح بين الوحي والرأي، وتجمع بين العقل والنقل، موضوع هذا البحث "تخصيص العام بالعلّة حكمه المستنبطة"، وهو موضوع أصولي تناوله علماء أصول الفقه ضمن مباحث القياس، وفي مبحث قواعد العلّة تحديداً، وقليل منهم من أشار إليه ضمن مباحث التخصيص ومسائله، وقد رأيت أن أفرد هذا الموضوع الأصولي بالدراسة والبحث، وبيان آراء الأصوليين فيه، واختيار الرأي الراجح وفق ما يظهر لي إن شاء الله تعالى.

ثم أربط هذه المسألة النظرية بآثارها العملية، وجوانبها التطبيقية التي تنفرع عنها، ولذا اخترت مجموعة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، التي يتجلى فيها تطبيق هذا المنهج الأصولي، وتفعيله وإعماله في فهم نصوص السنة النبوية.

وأنتبه ابتداءً إلى أنني لن أخوض في الموضوعات الأصولية التي حظيت بالبحث الوافي والدراسة التفصيلية، من مثل الخلاف الجاري بين الحنفية والجمهور في حقيقة التخصيص ومفهومه، وفي حجية العام ودلالته، والاختلاف بين الظاهرية والجمهور في مسألة تعليل الأحكام، والخلاف بين الأصوليين في أصل صيغ العموم، فمثل هذه المسائل الأصولية قد تناولتها العديد من المصنفات بل والرسائل العلمية الأصيلة، فلا حاجة إلى تكرار البحث فيها من جديد، وإذا كان لا بُدَّ من تناول بعض جزئيات هذه المسائل فإنما هو بالقدر الذي يخدم فكرة البحث الأساسية.

ولذا لن أتعرّض لها إلا بالقدر الذي يملّيه عليّ الموضوع الأساس الذي اخترته للبحث فيه، وفي سبيل ذلك كله وضعت الخطوة التالية :

المبحث الأول : حقيقة التخصيص بالعلّة المستنبطة.

المبحث الثاني : الفرق بين التخصيص بالعلّة وغيره من المصطلحات القريبة منه.

المبحث الثالث : حجية التخصيص بالعلّة المستنبطة.

المبحث الرابع : مناقشة الآراء، واختيار الراجح منها.

المبحث الخامس : شروط تخصيص بالعلة المستنبطة.

المبحث السادس : التطبيقات العملية للتخصيص بالعلة.

وأسأل الله أن يوفقني فيما أنا بصدد بحثه وبيانه إنه نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول

حقيقة التخصيص بالعلة المستنبطة

إن الباحث في مسألة تخصيص العام بعلة حكمه المستنبطة، لا يجد من أفرد لهذا النوع من أنواع التخصيص تعريفاً مستقلاً به، يميزه من غيره من أدلة التخصيص الأخرى.

وسبب ذلك - فيما يظهر لي - يرجع إلى أمرين :

الأول : أن أكثر الأصوليين لم يتناولوا هذه المسألة ابتداءً ضمن مباحث تخصيص العام^(١٢)، وإنما أوردوها ضمن مباحث قواعد العلة، ولا تكاد تجد عند بحثك في أمهات الكتب الأصولية إيراداً، للعلة المستنبطة من حكم العام، ضمن أي من أدلة التخصيص المتصلة أو المنفصلة، ومن هنا كانت في نظرهم، ألصق بمباحث القياس، منها بأدلة التخصيص.

وأما السبب الثاني فهو أن منهج الأصوليين قد استقر على عدم إفراد كل نوع من أنواع التخصيص بتعريف مستقل به، لأن الأدلة جميعها تشترك في المفهوم العام للتخصيص والمتمثل في "قصر اللفظ العام على بعض مسمياته، وبيان أن بعض مدلول اللفظ غير مراد بالحكم قبل استقرار الحكم وشيوعه"^(١٣).

على أنه رغم دقة الأصوليين في الكشف عن معنى التخصيص، وبيان حقيقته، فإن ما أتوا به من تعريفات، قد لا يكون وافياً في إظهار تمام المعنى المقصود بالتخصيص بالعلة المستنبطة، ومن هنا فلنني أجتهد في تعريفه بالقول :

(أن توجب العلة المستنبطة من الحكم المثبت لأفراد العام، قصر العام على الأفراد الذين تحققت فيهم خصوص تلك العلة المستنبطة، وإخراج ما عدا ذلك).

تحليل التعريف:

إن اللفظ العام إذا أطلق أوجب شمول حكمه لجميع الوقائع والجزئيات التي يصدق عليها معناه دفعة واحدة دون حصر أو استثناء، ومن هنا كان تعريفه بأنه "اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له دفعة واحدة"^(١٤) وهذا الاستغراق والشمول مستفاد من أصل وضع اللفظ العام، فهو موضوع ابتداءً لمعنى العموم^(١٥). وهذا ما

حدا بالأصوليين لوضع القاعدة الأصولية المشهورة "أن العام يبقى على عمومته حتى يرد ما يخصه" ^(١٦) اعتباراً منهم لمقتضيات أصل الوضع، والحقيقة اللغوية، التي توجب استيعاب جميع الأفراد التي يتحقق فيها مناط العام ومعناه، دون حصر أو تخصيص.

على أن الحقيقة اللغوية، وأصل الوضع، قد تكون غير مقصودة للشارع، كون إرادته لم تتوجه لجميع مشمولات العام وأفراده، وإنما توجهت ابتداءً لجزئيات محددة، ووقائع مخصوصة من أفراده، أما بقية الأفراد الذين تناولهم العام بلفظه، وفق أصل معناه، فإنهم خارجون عن القصد الشرعي، وغير مشمولين بالحكم المثبت لوقائع العام وجزئياته. وتم الكشف عن هذا القصد الشرعي المتوجه للخصوص لا العموم، والبعض لا الكل، عن طريق علة الحكم المستنبطة من ذات النص الذي ورد فيه اللفظ العام، إذ أرشدت هذه العلة المعقولة، إلى أن حكم العام منوط بمعنى خاص، التفت إليه الشارع وقدره، والوقائع التي لا يتحقق منها هذا المعنى، ليست منتظمة بالحكم، ولا متناولة بالإرادة.

مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان" ^(١٧) فإن ورود النكرة (حكم) في سياق النهي "لا يقضين" تفيد فهم جميع الأحكام عن القضاء في حالة الغضب، بقطع النظر عن قدر هذا الغضب وحجمه، صغيراً كان أم كبيراً، عظيماً أم يسيراً. وعلة النهي عن القضاء أثناء الغضب: التشويش للفكر الذي يعترض ذهن القاضي، فيفوت دقة النظر، ويشوب الحكم بمظنة الجور والظلم، وهضم حق أحد المتخاصمين أو كليهما.

ولما كانت العلة هي التشويش، فقد رأى العديد من العلماء أن الغضب إذا كان يسيراً، لم يصل إلى حد التشويش، فإنه يكون خارجاً من عموم النهي ^(١٨)، لأن علة النهي - وهي التشويش هنا - غير متحققة في الغضب اليسير، ويبقى النهي متوجهاً إلى الحكماء الذين يعترضهم الغضب المشوش الذي يوقع في الظلم والجور. أما من عداهم ممن لم يتحقق فيهم الغضب المشوش، فإنهم خارجون عن القصد الشرعي، وغير مشمولين بالحكم ابتداءً، التفاتاً إلى علة النهي التي تقتضي هذا القصر والتخصيص.

وهذا ما أفصح عنه الإمام الغزالي رضي الله عنه بقوله: "إن الغضب ليس سبباً للتحريم، ولكن سبب التحريم ما يتضمنه الغضب من اختباط العقل، وما يعتريه من الدهشة المانعة من استيفاء الفكر، والاهتداء إلى وجه الصواب، حتى إن الغضب اليسير المنفك عن هذا الأثر لا يحرم" ^(١٩).

فكان عمل العلة المستنبطة، وهي التشويش هنا، قصر العام على الأفراد الذين تحققت فيهم عين هذه العلة، وما عدا ذلك من أفراد القضاة الذين يعترضهم الغضب اليسير فإنهم غير مشمولين بالحكم ابتداءً لعدم تحقق العلة فيهم.

المقصود بالعلة :

هذا وإن العلة المعقولة من النص، والتي تكرر على أصلها بالتخصيص والاستثناء، يمكن أن تكون في بعض النصوص، معنى مناسباً يترتب على إناطة الحكم به جلب مصلحة أو درء مفسدة، وهذا المعنى هو ما تعاهد الأصوليون على تسميته بـ "الحكمة" أي حكمة التشريع. ومثاله ما قدمنا في مسألة علة النهي عن قضاء الغضبان والمتمثل بالتشويش.

وقد تكون في نصوص أخرى "وصفا ظاهرا منضبطا مشتملا على معنى مناسب.

فإن كلا المعنيين من إطلاقات لفظ العلة عند الأصوليين^(٢٠)، على أنها أكثر استعمالاً للوصف المنضبط منها للمعنى المناسب، والأصوليون مثلما أطلقوا على مسألتنا التخصيص بالعلة المستنبطة "فكذلك يطلقون عليها التخصيص بالمعنى المستنبط، ويريدون في الإطلاقات حقيقة واحدة. وإذا كان قد تبين مثال التخصيص بالمعنى المناسب، فإني أمثل على التخصيص بالوصف الظاهر المنضبط بقوله صلى الله عليه وسلم : "ليس لقاتل ميراث"^(٢١). فإن هذا الحديث بحسب صيغته العامة يوجب حرمان كل قاتل من الميراث، بقطع النظر عن قصد القاتل، خطأ أم عمداً، وبصرف النظر عن مشروعية القتل، بحق أم بغير حق، ودون التفات إلى الكيفية، مباشرة أم تسبياً. وهذا العموم مستفاد من ذات الصيغة، نظراً لوقوع النكرة (قاتل) في سياق النفي (ليس) فأوجب العموم.

ولكن المالكية رأوا أن العموم الظاهر غير مقصود للشارع، وذلك من خلال علة الحرمان التي استنبطوها، والمتمثلة "بالعمد العدوان"^(٢٢).

فالأفراد الذين تحققت بهم هذه العلة المستنبطة، يشملهم الحكم، وتتوجه إليهم إرادة الشارع وقصده، ومن لا تتحقق فيه هذه الإرادة، فإنه غير مشمول ولا مقصود بالإرادة الأولى ابتداءً، وبناء عليه قالوا : يخرج من العموم : القاتل الخطأ، والقاتل بحق، ويدخل فيه كل قاتل عمد عدوان، سواء أكان قتله عن طريق المباشرة أم التسبب، عملاً بموجب العلة ومقتضاها^(٢٣)، والتي قصرت العام على بعض أفرادها، وأخرجت ما عدا ذلك، وهذه هي حقيقة التخصيص.

وأنت من خلال ما مضى، ترى أن العلة المستنبطة، سواء أكانت وصفا ظاهرا مشتملا على معنى مناسب، أم كانت المعنى المناسب نفسه، فإن دورها ووظيفتها توجيه اللفظ العام، وتحديد حقيقة الأفراد المقصودين للشارع، وبيان أن حكم العام لا يطرد على كل فرد يصلح لدخوله في مشمولات العام وجزئياته، وأنه لا بد من تحقق العلة المقتنصة، في تلك الأفراد، حتى تكون مشمولة بذات الحكم الذي ثبت لنظائرها.

المبحث الثاني

الفرق بين التخصيص بالعلّة وغيره من المصطلحات القرية منه

تتقارب مسألة التخصيص بالعلّة المستنبطة من حكم العام، مع غيرها من المسائل الأصولية الأخرى، في بعض المعاني والقواسم المشتركة، الأمر الذي يستدعي إظهار وجه التباين والاختلاف بينها. وفي سبيل ذلك أفردت هذا المبحث الخاص.

المطلب الأول: الفرق بين التخصيص بالعلّة المستنبطة من حكم العام، وبين التخصيص بالقياس.

يقوم التخصيص بالقياس على أساس: إلحاق بعض جزئيات العام وأفراده، بوقائع ثبت تخصيصها بأدلة خاصة، بجامع الاشتراك في علّة التخصيص وموجبه^(٢٤).

ومن هنا فإن كلاً من التخصيص بالقياس والتخصيص بالعلّة المستنبطة، يعتمد على العلّة كدليل لقصر العام على بعض أفراده.

على أنهما يختلفان فيما ظهر لي بعد البحث والدراسة فيما يلي:

أولاً- منشأ العلّة الموجبة للتخصيص:

يختلف التخصيص بالقياس عن التخصيص بالعلّة المستنبطة، في منشأ العلّة ومصدرها، ففي حالة التخصيص بالقياس تكون العلّة مستفادة من نصّ خاصّ، مستقل عن النص الذي ورد فيه اللفظ العام وحكمه، أما في حالة التخصيص بالعلّة، فإنّ العلّة مستنارة من ذات النص الذي ورد فيه اللفظ العام، أي من حكم العلم ذاته، لا من حكم الخاص، مثال ذلك:

ورد في الحديث: "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس"^(٢٥).

فإنّ مفاد هذا النهي، تحريم جميع الصلوات في هذه الأوقات بقطع النظر عن سببها.

وورد حديث خاصّ، خصّص العموم المتقدّم، وبَيَّن أن النهي ليس جارياً على كل الصلوات، جاء هذا في حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلّى ركعتين بعد العصر، فسألته عن ذلك، فقال: "يا بنت أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وإنه أتاني ناس من عبد القيس، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر، فهما هاتان"^(٢٦)، فصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتي سنة الظهر بعد العصر، يعتبر تخصيصاً لعموم نهي السابق. وقاس الشافعية على ركعتي سنة الظهر، كل صلاة ذات سبب متقدّم، كتحية المسجد، وسنة الوضوء، وصلاة الجنائز، حيث يجوز صلاحها في أوقات النهي، نظراً لاشتراكها مع ركعتي الظهر في العلّة الواحدة. وهي أنها صلاة ذات سبب، أي ليست نفلاً مطلقاً^(٢٧). وبناءً على هذه العلّة التي أرشد إليها

النص الخاص يكون النهي متوجهاً في الحديث، إلى النوافل المطلقة فقط، دون غيرها من الصلوات ذات الأسباب الخاصة، وهذا ما أفضى إليه التخصيص بالقياس.

وبهذا يتبين الفرق بين التخصيص بالعلّة المستنبطة، وبين التخصيص بالقياس، ففي حالة التخصيص بالقياس تستثار العلة من الدليل المخصّص الوارد على اللفظ العام، أما في حالة التخصيص بالعلّة المستنبطة فتستثار العلة من الدليل ذاته الذي ورد فيه اللفظ العام، لا من دليل خارجي.

أي أن العلة المخصّصة في القياس مستفادة من حكم الخاص، وأما العلة المخصّصة في مسائلتنا فمستفادة من حكم العام نفسه لا من حكم الخاص.

ثانياً- إن التخصيص بالقياس يستدعي وجود أصل مقيس عليه قد ثبت تخصيصه من عموم اللفظ بدليل خاص، فتلحق به جزئيات أخرى من أفراد العام، بجامع اشتراكها في علة واحدة تستدعي هذا التخصيص.

أما التخصيص بالعلّة المستنبطة، فإن عملية التخصيص تستند فقط إلى علة مقتنصة من الحكم المثبت لأفراد العام وجزئياته، ولا تتطلب وجود مقيس عليه تلحق به الوقائع المستثناة من اللفظ العام، لأن العلة كما قلنا مستفادة من حكم العموم مباشرة، لا من حكم الخصوص.

هذان هما الفرقان اللذان ظهرا لي بين التخصيص بالقياس والتخصيص بالعلّة المستنبطة.

المطلب الثاني : الفرق بين تخصيص العلة، والتخصيص بالعلّة :

المقصود بتخصيص العلة : "تخلف الحكم في بعض الصور، عن الوصف المدعى علة، مانع" (٢٨).

أي أن انطباق العلة على بعض الوقائع، لم يصاحبه، جريان حكمها على عين تلك الوقائع، وهذا هو معنى التخصيص فيها، حيث خرجت من عموم الحكم، بعض الجزئيات، رغم تحقق عين العلة فيها.

وهذا التخصيص قد يكون بسبب وجود مانع، أو لعدم مصادفة العلة لحلها، أو لفقدان شرط من شروطها في الواقعة المخصوصة، أو لورود علة أقوى تستوجب تخصيص بعض الوقائع بحكم آخر، أو غيرها من الأسباب التي تسوّغ تخلف الحكم عن بعض الأفراد رغم تحقق العلة فيهم (٢٩).

مثال ذلك : ما تقرر من أن القتل العمد هو علة إقامة القصاص، وقد تحققت هذه العلة في قتل الوالد لولده، وقتل الصبي لغيره، ورغم ذلك لم يجر الحكم على هذه الجزئيات لوجود المانع الذي يحول دون ترتيب الحكم على علته، وهو الأبوة، والصغر، هنا.

وقد جرى اختلاف واسع بين الأصوليين في مسألة تخصيص العلة ليس هذا مكان بسطها وبيانها (٣٠)،

كون الغاية في هذا المقام من البحث بيان الفرق بين مصطلح التخصيص بالعلّة، وتخصيص العلة.

ولعله قد بدا من خلال المثال أن تخصيص العلة، تكون العلة فيه، هي التي يرد الدليل المخصّص عليها،

حيث يرد عليها موجب التخصيص فيستدعي تخلف حكمها المرتبط بها، عن بعض أفرادها، مما يؤدي إلى ثبوت العلة في بعض الوقائع، وعدم ثبوت الحكم المرتبط معها أصلاً وجوداً وعدمًا، وسبب عدم ثبوت الحكم؛ وجود مقتضي موجب لهذا التخلف^(٣١).

أما في حالة التخصيص بالعلة، فتكون العلة هي الدليل المخصّص الذي يوجب خروج بعض الأفراد من عموم اللفظ، فغدا الفرق بين المصطلحين، كالفرق بين العام المخصوص الذي خرج بعض أفراد من عمومته وشموله، وبين الدليل المخصّص، الذي يُخرج بعض الأفراد من عموم اللفظ، ويُثبت لها حكماً مستقلاً، أي كالفرق بين الدليل العام والدليل الخاص.

وبعد ظهور حقيقة التخصيص بالعلة المستنبطة من النص، بقي أن نتبين رأي الأصوليين في حجة هذا النوع الخاص من أنواع التخصيص.

المبحث الثالث

حجة التخصيص بالعلة المستنبطة

عرض الأقوال والأدلة :

إن المتتبع لآراء الأصوليين في هذه المسألة الخاصة من مسائل علم الأصول، والناظر في أقوالهم فيها، يجد أنه يمكن حصر آرائهم في حجة التخصيص بالعلة المستنبطة ضمن اتجاهات ثلاثة:
الاتجاه الأول: منع تخصيص اللفظ العام بالعلة المستنبطة منه.
الاتجاه الثاني: جواز تخصيص اللفظ العام بخصوص العلة المستنبطة منه.
الاتجاه الثالث: ضرورة التفصيل في المسألة.
واليك عرض هذه الاتجاهات مفصّلة، مشفوعة بأدلتها :
الاتجاه الأول: المنع مطلقاً:

ذهب جماعة من الأصوليين منهم أبو اسحاق الاسفراييني^(٣٢)، وأبو منصور البغدادي^(٣٣)، إلى منع تخصيص اللفظ العام بالعلة المستنبطة من حكمه، وهو قول عند الشافعي^(٣٤)، ووجه قوي عند الحنابلة^(٣٥). واعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن رجوع العلة على أصلها بالتخصيص يعدّ قادحاً من قوادح العلة، وأماراة على بطلان تلك العلة المزعومة وإطراحها^(٣٦).

وأدلتهم على ذلك :

أولاً : إن المعنى الاستغراقي للفظ العام والذي يقتضيه أصل الحقيقة اللغوية، متبادر إلى الأذهان، وسابق إلى

القول، قبل المعنى الخاص، الذي توجهه العلة المستنبطة والمعقولة. وإذا تبادر المعنى الكلّي الاستغراقي فشمل جميع الأفراد بحكمه، دفعةً واحدة، واستقرّ هذا الحكم لكل الجزئيات دون حصر، فكيف يصحّ بعد ذلك القول: إن هناك فهمًا آخر يوجب تخصيص بعض الأفراد من عموم الحكم؟!!

وهذا ما قصدوه بقولهم: "إن العموم ينبغي أن يفهم ثم يبحث عن دليله، فإن فهم معنى اللفظ سابق على معناه المستنبط، وإذا فهم عمومهم فكيف يتجه بناء علة على خلاف ما فهم منه" (٣٧).

ثانيًا: واستدلوا أيضاً بأن التخصيص بالمعنى المستنبط من اللفظ العام، يفضي إلى ترك الراجح بالمرجوح، وذلك أن الظن المستفاد من النص العام المقتضي لشمول جميع الأفراد، أقوى من الظن المستفاد من العلة المقتضية للتخصيص، كون اقتضاء العموم مستنداً إلى أصل الوضع، وأما الخصوص فهو خروج باللفظ عن وضعه، وما كان مستنداً إلى أصل الوضع، فهو أقوى ممّا كان خارجاً باللفظ عن أصل وضعه (٣٨).

الاتجاه الثاني: الجواز مطلقاً:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه جواز تخصيص اللفظ العام بالعلة المستنبطة، وهو الرأي المشهور عند الشافعية (٣٩)، والمالكية (٤٠)، وقول عند الحنابلة (٤١)، ونصره الصفّي الهندي (٤٢)، ورجحه السبكي (٤٣) والاسنوي (٤٤)، والزرركشي (٤٥)، كما يفهم أيضاً من فروع الحنفية وتطبيقاتهم، اعتبارهم لهذا المنهج وإعمالهم له (٤٦).

الأدلة:

أولاً: إن قصر اللفظ العام على بعض أفرادها، بالعلة المستخلصة من حكمه، أمر يوجب - في العديد من النصوص - فهم مقصد الشارع من الحكم، وقضية يقتضيها إدراك الغاية التي توخاها الشارع من وراء حكمه، ولا أدل على ذلك من مسألة قضاء الغضبان، وحرمان القاتل من الميراث، إذ إن القصد الشرعي من الحكم هو الذي حتم تخصيص العام، عن طريق العلة المستنبطة، وهذا هو مقصودهم بالقول: "المعنى الذي يفهم من العموم في النظر الثاني ربما نراه أوفق لموضوع اللفظ ومنهاج الشارع" (٤٧) فالذي فهمناه أولاً للعموم ثم النظر الثاني يبين أن المراد به الخصوص (٤٨). وعرف هذا القصد الشرعي المتوجه للخصوص لا العموم، وللبعض لا الكل من خلال سياق الكلام، أو سبب النزول أو ورود، أو فحوى الخطاب، أو غيرها من القرائن والأمارات الأخرى (٤٩)، التي أظهرت أن الشارع لا يريد جميع مشمولات العام، وإنما يريد ما تحققت فيه العلة المستنبطة فقط. وبناء عليه فإن إهدار ما توجهه العلة من تخصيص، هو في حقيقته تفويت للمقصد الشرعي الحقيقي

الذي تغياه الشارع وابتغاه من حكمه.

ثانياً: أنه كما يجوز تخصيص الحكم بعلة مستخلصة من نص آخر، فكذلك يجوز تخصيص النص بعلة مستنبطة منه، وهذا ما عبّر عنه الصفي الهندي بقوله: "لأنه كتخصيص العلة لحكم نص آخر وهو جائز، فكذلك هذا" (٥٠). ومقصوده بذلك أنه كما جاز التخصيص بالقياس (٥١) الذي يستند على علة مستخلصة من نص خاص، يختص بما عموم نص آخر، فكذلك يجوز تخصيص العموم من ذات العلة المستخلصة منه، كونهما: أي علة القياس، والعلة في مسألتنا، تعتمدان على الاستنباط والتعقل "وإن كان بينهما فرق لطيف لا ينتهي إلى درجة أن لا يجوز بذلك معه".

الاتجاه الثالث: التفصيل في المسألة:

ويمثل هذا الاتجاه الإمام الغزالي رضي الله عنه، ويرى ضرورة التمييز بين العلل المستنبطة من النصوص، ووجوب التفريق بين ما يصلح للتخصيص بها، وما لا يصلح لذلك، ويقرر أن ليس كل معنى يستنبط من اللفظ العام، صالحاً ليكون دليلاً مخصصاً للفظ، ويضع ضابطاً لذلك بقوله "والذي يظهر لنا في ضبط هذا النوع من التخصيص وما يجوز منه، وما يمتنع، والعلم فيه عند الله تعالى، أن المعاني المفهومة من النصوص تنقسم إلى: - "ما يسبق من اللفظ إلى الفهم سبقاً لا يتراخى عنه، وقد يكون المعنى أسبق إلى الفهم من اللفظ، وقد يكون مساوياً له، وقد يتراخى عنه قدر التأمل القليل من فهم البصير. وإلى ما لا يسبق إلى الفهم، ولكنه يستنبط بالسر، والنظر، ويستبان بدقيق الفكر" (٥٢).

فإذا كان من الصنف الأول الذي لا يتراخى عن اللفظ العام، أو يتراخى عنه قدر التأمل القليل، من فهم البصير، جاز تحكيمه في نقل اللفظ من العموم إلى الخصوص، ويكون المعنى المتبادر، بمثابة القرينة المصاحبة للفظ، والمفسرة لمعناه، والمحددة لأفراده، ومشمولاته (٥٣).

وأما إذا كان المعنى المستنبط تماًلا يسبق إلى الفهم، ويستنبط بالتأمل والنظر، فلا يتجاسر به على كل تخصيص، ولا يحسم أيضاً باب التخصيص به، بل يجوز أن يعتمد عليه ويخرج به عن اللفظ ما يقع موقع النادر البعيد عن الفكر زيادة على المراد، وهو الذي لا يخطر بالبال إلا بالإخطار، ويقع نادراً في قبيل ذلك الحكم (٥٤).

وخلاصة القول عند الإمام الغزالي: أنه لا يجوز تخصيص بالعلة المستنبطة من النص، إلا إذا كانت متبادرة ومصاحبة ومقارنة للنص العام نفسه، بحيث لا تتراخى عنه تراخياً يوميء باستغراق العام لجميع أفراده. وأنه يجوز تخصيص العام بالمعنى المستنبط المتراخي، في حالة واحدة هي: إذا كان هذا المعنى يوجب خروج بعض الأفراد النادرين الذين لا يخطرون على البال إلا بالإخطار، مثال ذلك: قوله عليه السلام: "إنما

إهاب دبغ فقد طهر^(٥٥) فقد ذكر للطهارة سبباً وهو الدباغ واقتضى عموم طهارة جلد الكلب بالدباغ. وقد استنبط الشافعي - رضي الله عنه - من الدباغ معنى، وهو أن الدباغ يبعد الجلد عن العفونات ويعصمه عن الفساد، ويؤثر فيه مثل تأثير الحياة، ويقوم مقامها في اقتضاء الطهارة^(٥٦).

وهذه العلّة وهي - تأثير الدباغ بالجلد تأثير الحياة - ليست متبادرة إلى الذهن، ولا مصاحبة لنص الحديث "إما إهاب دبغ فقد طهر" ورغم ذلك جاز التخصيص بها، بإخراج جلد الكلب والخنزير، من عموم اللفظ، والحكم بنجاستهما وإن دبغا، كونهما نجسين أثناء الحياة، فلا يعودان طاهرين بعدها، إذ إنّ الدباغ يعمل بالجلد المدبوغ، كما تعمل الحياة من حيث عصمه عن الفساد والعفونة^(٥٧).

وجاز التخصيص بهذه العلّة رغم تراخيها وحاجتها إلى الفكر والنظر لأن الكلب والخنزير، لا يخطران على البال ابتداءً، وإذا أطلق قوله "إما إهاب" فلا يتبادر إلى الذهن أصلاً إرادة الكلب والخنزير، وما لا يخطر على البال إلا بالإحطار، فلا يدخل في عموم لفظ المتكلم^(٥٨).

أي أن العلّة قوية على تخصيص جلد الكلب والخنزير من عموم قوله صلى الله عليه وسلم "إما إهاب دبغ فقد طهر" رغم تراخيها في التبادر، وحاجتها إلى الاستنباط، بسبب كون حكم العموم غير مستقر ولا شامل لهذين الحيوانين ابتداءً، ودليل عدم شمول الحكم لهما، أنهما لا يخطران على بال المتكلم ولا المستمع إلا بالإعلام والإحطار، حيث أن الصورة النادرة التي يستبعد وقوعها لا تدخل في مقصود المتكلم ولا لفظه ابتداءً. ولعل الغزالي بذلك يقترب من القاعدة التي أصلها الجويني من قبل "إن العموم إذا ورد قلنا باستعماله، فإنما يتناول الغالب دون الشاذ الذي لا يخطر على البال^(٥٩)" وعليه فإن رأي الغزالي في المسألة: جواز التخصيص بالعلل المستنبطة ولكن بشرط تبادرها، أما غير المتبادرة فلا يجوز التخصيص بها إلا إذا كانت الأفراد المخرجة مما لا يخطر على البال إلا بالإحطار.

أدلة الغزالي :

أولاً : الواقع العملي لاجتهاد الفقهاء يرشد إلى جواز التخصيص بالعلّة المستنبطة وهذا ما يعبر عنه الغزالي بقوله : "أظهرنا من تصرفات العلماء في الإرث للقاتل، النقصان من المنصوص بالمعنى المفهوم من النص، كما عرف بالاتفاق الزيادة على المنصوص بالمعنى المعقول منها، وأمثلة ذلك كثيرة، من جملتها : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض، وإضافته التحريم إلى عدم القبض، وتنبهه على التعليل به، معلوم على القطع، ثم اتفق الناظرون على أنه غير منوط بعدم القبض لصورته واضطربوا في معناه - فمنهم من قال : هو لتوالي الضمانين بسبب عدم القبض، فيخرج من العموم البيع من البائع فإنه لا يؤدي لتوالي الضمانين. ومنهم من قال : هو لضعف الملك بسبب عدم القبض، فيخرج البيع من البائع، ويخرج منه الاستبدال

عن بدل المتلفات، وهو جائز وإن كان قبل القبض.

وقال أبو حنيفة هو لتضمنه غرراً، من حيث إنه يتوقع انقلاب الملك إلى البائع الأول بالتلف قبل القبض فيخرج منه العقار^(٦٠).

فالواقع الاجتهادي خير دليل على الجواز، إذ لا أدل على الجواز من الوقوع.

ثانياً: كما استدلل الإمام الغزالي بأن العلة إذا تبادرت إلى الذهن بمجرد قراءة الصيغة أو سماعها كانت بذلك شبيهة بالقرينة المفسرة للفظ العام وهذا ما يعبر عنه بقوله: "فالمنعني في هذه الأمثلة ونظائرها سابق إلى الفهم، وهو قائم مقام القرينة المفسرة للفظ المقررة لمعناه في الفهم". أي أنه مثلما يجوز الاحتكام إلى القرينة لتحديد أفراد العام وجزئياته المقصودة^(٦١)، فكذلك يجوز الاحتكام إلى العلة المستنبطة المتبادرة أيضاً، كون العلة المتبادرة شكلاً من أشكال القرائن المبيّنة لمقصود المتكلم من لفظه.

ومن هنا كان اشتراط الغزالي للتبادر في العلة، حتى تكون كالقرينة المصاحبة، من حيث اللصوق والاتصال، بحيث إذا لم يتحقق فيها شرط التبادر، لم يتحقق فيها شرط الاقتران، فلا يصح التخصيص بها على وفق ما تم عرضه وبيانه من قبل.

ثالثاً: ولعله ينهض دليل آخر يمكن للإمام الغزالي أن يعتمد عليه في اشتراط تبادر العلة المخصصة، ناهيك عن تشبيهها بالقرينة المصاحبة للفظ، ويتمثل هذا الدليل في أن من شرط الدليل المخصص أن لا يكون متراخياً عن وقت العمل بالدليل العام، لأنه إذا تراخى عن الدليل العام زمانياً أفاد استنقرار حكم العام، وتناوله لجميع مشمولاته التي يصدق عليها معناه، فإذا وردت العلة المخصصة بعد ذلك، اقتضت تغيير الحكم الأول لبعض الوقائع بحكم جديد، وهذا ليس تخصيصاً وإنما نسخ^(٦٢)، وحتى لا تفضي العلة إلى نسخ الأحكام، كان اشتراط الفورية في التبادر، وهذا ما يلحق إليه رضي الله عنه بقوله: "إذ المنوع التغيير، والتغيير يقع بعد استقرار العموم"^(٦٣).

فالعلل المستنبطة تصلح للتخصيص، كونه يقوم على أساس بيان أن المقصود بالعام بعض أفرادها، ولا تصلح للنسخ، لأن النسخ إلغاء للحكم السابق بحكم لاحق، وهذا ما لا تقوى عليه العلة المستنبطة المعقولة.

المبحث الرابع

المناقشة والترجيح

بعد عرض توجهات الأصوليين في هذه المسألة الخاصة من مسائل علم أصول الفقه، وتبين أدلتهم التي استندوا إليها لتأييد آرائهم وتوجهاتهم، فإنني في هذا المبحث المستقل، أتناول كلاً من هذه التوجهات لدراستها دراسة متأنية، في سبيل الوقوف - على الحق - إن شاء الله، وفق ما ظهر لي وبدا.

المطلب الأول :

مناقشة المانعين للتخصيص بالعلّة المستنبطة مطلقاً

يمكن الإجابة على الأدلة التي أوردها أصحاب الاتجاه الأول، بمنعوا التخصيص بالعلّة المستنبطة :

أولاً : قولهم إنّ معنى العموم الذي يقتضيه ظاهر اللفظ، سابق على معنى الخصوص الذي توجبه العلّة المستنبطة، وأن الحكم الذي يمليه عموم اللفظ، مستقر وثابت فلا تملك العلّة المستنبطة تغييره ولا تبديله، أقول : إنّ هذا الزعم لا يُسلم، لما يلي :

أ- إنّ المعنى الخاص الذي توجبه العلّة المعقولة من حكم العام، قد يكون في العديد من الحالات سابقاً على المعنى العام الذي تملّيه الحقيقة اللغوية لللفظ، وراجع عليه، وليس شرطاً أن يكون معنى العموم متبادراً قبل معنى الخصوص ولا راجحاً عليه، ودليل ذلك، المثال السابق "لا يحكم حاكم بين اثنين وهو غضبان" (٦٤) فإنّ المتبادر هو منع القضاء لعلّة التشويش المرافق للغضب عادةً فإذا كان الغضب يسيراً، لا يثير الازعاج، ولا يوقع في مظنة الظلم، صحّ حكم القاضي ونفذ. وكذلك إذا قال "لا إرث لقاتل" (٦٥) فالسابق إلى الفهم من هذا القتل، الجناية على الروح والتعدي بالقتل، فيسبق هذا المعنى إلى الفهم من ظاهر اللفظ (٦٦).

ب- أنّه قد تقرّر عند جمهور الأصوليين، أن تتبع عمومات القرآن والسنة، يهدي إلى أن أكثر عمومات الشريعة قد ورد عليها ما يخصّصها ويصرفها عن عمومها، ويقصرها على بعض أفرادها، الأمر الذي يشير إلى أن شمول العام في عرف الشارع واستعماله، مغاير لشموله الاستغراقي الذي يحتمل أصل الوضع اللغوي للفظ العام، وأن الشارع في جُلّ ألفاظه العامة أراد أن يكون العموم أغلبياً لا كلياً تاماً، حتى غدت إرادة الخصوص من ألفاظ العموم بمنابة حقيقة شرعية مستقرة، مقدّمة وراجحة على الحقيقة اللغوية الأصلية (٦٧).

وهذا ما تنبّه إليه الإمام الزركشي بقوله "فالذي فهمناه أولاً للعموم، ثم النظر الثاني يبيّن أن المراد به الخصوص، فغلب معهود الشرع على معنى ظاهر اللفظ" (٦٨) وقصده من "معهود الشرع" عادته المستقرة الجارية من إطلاق اللفظ العام وإرادة أكثر أفرادها لا جميعهم، فهذا مقدم على الحقيقة اللغوية الأصلية التي تقتضي الاطراد والشمول لجميع ما يصدق عليها معناه، دون استثناء، لأن الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة

اللغوية، ما دام للحقيقة الشرعية ما يسندها ويدل عليها من علة معقولة ومناسبة.

وهذا الوضع المستقر لعمومات الشريعة من إطلاق العام وإرادة أكثر أفرادها، هو ما حدا بجمهور الأصوليين إلى القول بظنية دلالة العام على أفرادها، وهو ما عبر عنه ابن النجار بقوله: "وذلك أن صيغ العموم ترد تارة باقية على عمومها، وتارة يقع فيها التخصيص، ومع الاحتمال لا قطع"^(٦٩) أي لا قطع بإرادة العموم وإنما الظن الظاهر فقط.

وعليه فإن هذه الحقيقة المستقرة في استعمال الشارع، دليل على من قال إن شمول العام لجميع أفرادها دون حصر يمنع من تخصيصه بالعلة المستنبطة، لأننا نقول وفق الفهم المتقدم: لم يثبت قطعاً إرادة العموم، وذلك من خلال الالتفات لسنن الشارع في استعمال العام، وإرادة أكثر أفرادها لا جميعهم.

ثانياً: وأما قولهم بأن معنى العموم راجح على معنى الخصوص الذي توجيه العلة المعقولة فيمكن الإجابة عليه بأن استقراء أحكام الشريعة، يرشد إلى ابتناء هذه الأحكام على حكم ومصالح ومعان معقولة، قصدها الشارع وتوخاها من خلال تشريعه، وإن مثول حكمة خاصة وراء كل حكم عام هو المتبادر والراجح والسابق إلى الذهن عند إطلاق الأحكام. وعليه، فإن الصيرورة إلى ما توجيه خصوص العلة قد يكون مقدماً وراجحاً على ما يفيد عموم اللفظ، لأن خصوص العلة منسجمة مع أصل معقولة الشريعة وابتنائها على أساس جلب ودرء المفاسد.

وهذا ما تنبه إليه الإمام القرافي بقوله: "إن قواعد الشرائع مراعاة الحكم والمصالح، فإذا استثنى الشارع صورة لحكمة، ثم وجد صورة أخرى تماثلها في تلك الحكمة وجب ثبوت ذلك الحكم فيها تكثريراً للحكم والمصالح، وهذا مراعاته أولى من مراعاة عدم التخصيص، فإن إبقاء العموم على عمومته اعتبار لغوي، ومراعاة المصالح اعتبار شرعي، والشرعي مقدم على اللغوي"^(٧٠).

فانظر كيف استند على معقولة الشريعة الإسلامية، وابتناء أحكامها على أساس جلب المصالح ودرء المفاسد، ليدل على وجوب التخصيص في بعض الصور والمسائل، لأنه أدعى إلى تأييد هذه المعقولة، وترسيخ وتأيد هذا الأساس، وهذا الأمر نفسه هو ما ينهض بحجة التخصيص بالمعاني المعقولة، لأنه الأصل الذي يتبلدر لكل دارس ومستقرئ لأحكام الشريعة عامها وخاصها.

المطلب الثاني: مناقشة رأي الإمام الغزالي الموجب للتفصيل في المسألة:

رغم براعة الإمام الغزالي رضي الله عنه في عرض رأيه في المسألة، وقدرته الفائقة رحمه الله تعالى في وضع ضابط عام يميز بين ما يصح التخصيص به، وما لا يصح التخصيص به، فإنه قد يرد على هذا التوجه الاعتراضات التالية:

أولاً : إن اشتراط تبادر العلة عند سماع الصيغة أو قراءتها، أمر قد يكون متعذراً في العديد من النصوص التي تحتاج العلة فيها إلى بحث واستقصاء ونظر وتحري، للوقوف عليها وتعيينها، فهل يكون التخصيص بهذه العلل ممنوعاً رغم ثبوت صحة هذه العلة وظهور مناسبتها، وغلبة الظن بأنها مناط الحكم الحقيقي الذي تغياه الشارع وقصده؟

وهل يقال إن التخصيص بتلك العلل المتأخرة في الورد على الأذهان باطل، لأن تحديدها وتعيينها احتاج إلى نظر غير يسير؟ إن مجرد التراخي - في نظري - ليس كافياً لإطراح العلة وإهدارها، ذلك أن الوقوف على هذه العلة قد يتطلب إحاطة بأدلة أخرى تفيد مجموعها أن حكم العام منوط بعلة خاصة. وعليه فلا بد من الأخذ بموجب هذه العلة ما دام قد ظهر ما يؤيد صحتها وإن تراخت في الظهور.

ثانياً : إن اشتراط التبادر في العلة المستنبطة المخصصة، أمر يختلف باختلاف الأنظار، والعقول، والبصائر، وليس علماء الشريعة على وزن واحد من حيث قوة تبادر تلك العلل على أذهانهم، فالعلة عند بعضهم قد تكون متبادرة وسابقة إلى الذهن، وعند آخرين لا تكون كذلك، فهل يصح القول بجواز التخصيص عند من كانت العلة سابقة إلى ذهنه متبادرة عنده، ومنعه عند من لم يتحقق عنده سبق المعنى وتبادر العلة؟.

إن هذه النتيجة لا يرضيها أحد، ولا الإمام الغزالي نفسه، رضي الله عنه، لما علم وتقرر، من أن الحكم الشرعي في نهايته ومؤداه، إما أن يكون عاماً شاملاً لجميع ما صدقته، دفعة واحدة، وإما أن يكون خاصاً، ببعض الأفراد دون سواهم، أما أن يكون عاماً وخاصاً في آن واحد، نظراً لاختلاف الأنظار، فهذا ما لا يقول به أحد.

ثالثاً : إن الإمام الغزالي إذ اشترط سبق العلة إلى الذهن، فإنه كان يقصد جعل المعاني المتبادرة كالقرائن المصاحبة للألفاظ العامة وكان يتوخى أيضاً الخروج من إشكال القول، بأن العلل يمكن أن تنسخ الأحكام الشرعية وتلغيها، ولذا كان تأكيده على ضرورة السبق إلى الذهن، لأنها إذا لم تسبق إلى الذهن، أفاد ذلك استقرار الحكم لجميع مشمولات اللفظ العام دون استثناء، فإذا استنبطت علة موجبة للخصوص، بعد تناول الحكم لجميع الأفراد، كان من قبيل تغيير الحكم بالحكم، وهذه حقيقة النسخ، لذا كان اشتراطه رضي الله عنه - السبق والتبادر - حتى لا يستقر الحكم - لجميع الأفراد.

ولكن هذا المحذور الذي أراد الإمام الغزالي - رضي الله عنه - أن يدفعه، والإشكال الذي أراد أن يرفعه، كان يمكن الخروج منه، من خلال ما ألمحت إليه سابقاً، من أن الأصل في أحكام الشريعة الإسلامية،

المعقولة والالتفات إلى المعاني والعلل التي تقيم مصالح العباد، وهذا ما يفضي إليه النظر المحكم إلى آيات الكتاب العزيز، وموارد السنة النبوية المختلفة، التي تنهض جميعها للإرشاد إلى الارتباط الدائم، بين الحكم الشرعي من جهة، وبين غايته المتوخاه وحكمته المقصودة من جهة أخرى.

وهو ما حدا بمجهور العلماء إلى القول "بأن الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد، لأنه أقرب إلى القبول وأبعد عن الحرج" ^(٧١). "وأنه متى دار الحكم بين كونه تعبداً أو معقول المعنى، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى، لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى" ^(٧٢). "وأن ما لا يعقل معناه ينذر تصويره حداً" ^(٧٣) في نصوص الشريعة الإسلامية.

وعليه فلا حاجة إلى ضرورة تعيين العلة الخاصة من أول الأمر، لأن أصل معقولة الشريعة يوجه نظره المجتهد إلى أن هناك علة ماثلة وراء الحكم العام، سواء أكانت تلك العلة جلية أم خفية، متبادرة أم متراخية، ويبقى دور المجتهد تحديد هذه العلة بغية تحديد مفردات العام.

كذلك فإن أصل معقولة الشريعة الإسلامية يدفع إشكال الوقوع في نسخ الأحكام بالعلل المستنبطة، لأن دأب الشارع في إناطة الأحكام بمعان خاصة، يحول دون استقرار حكم العام لجميع جزئياته التي يصدق عليها معناه اللغوي، ويحتم ضرورة التعرف إلى مقصد الشارع من وراء ذلك الحكم حتى تتحدد الأفراد التي يثبت لها حكم العموم حقيقة.

ومن هنا فإن "علة" إذا تراخت في تبينها، فإنها لا تكون ناسخة للحكم، لأن الحكم لم يستقر ابتداءً، ولم يثبت قطعاً لجميع مشمولاته، والتفسير اللغوي المحض للفظ العام ليس كافياً لإثبات الحكم لجميع الأفراد، ولا يصح اعتماده وحده لتحديد الوقائع المقصودة للشارع في حكمه.

وهذا ما حدا بالإمام الشاطبي للقول "العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع" ^(٧٤). وعليه فإن تراخي العلة في تبينها ليس كافياً للقول بعدم جواز التخصيص بها.

المطلب الثالث : مناقشة القائلين بالجواز مطلقاً

وإذا كان كل من اتجاه المانعين، والمفصلين، لم يسلم من الاعتراضات التي وضحتها سابقاً فلإنني أرى أن رأيي المميز يمكن أن يرد عليه اعتراض أيضاً، وبيانه:

إن إطلاق القول بجواز التخصيص بالعلة المستنبطة من حكم العام، يفتح الباب واسعاً لأصحاب الأهواء والشهوات، لتوهم معان وعلل خاصة، يفترضونها للتهرب من عموم التكليف، ومن خطاب الشارع، الأمر الذي يؤول إلى جعل الأحكام الشرعية عرضة للتخصيص والتقييد وفق ما يريده الأفراد، فتكون الأهواء حاکمة على الشريعة الإسلامية، بدلا من أن تكون الشريعة حاکمة على الأهواء ^(٧٥).

وأرى أن هذا الاعتراض وجيه وقوي، وعليه فلا بد من وضع ما يكفل الوقاية من الوقوع في ذلك المآل الوخيم.

(الرأي الذي أرجحه) :

ومن هنا فإن الرأي الذي أرجحه في هذه المسألة، هو جواز التخصيص بالعلة المستنبطة من حكم العام، ولكن بشرط تحقق جملة من الضوابط التي تحكم هذا المنهج الأصولي، ذلك أن عري هذا المنهج عن بعض الضوابط التي تحكمه يؤدي حتما إلى الفوضى بالاجتهاد.

والذي رجح لدي صحة التخصيص بالعلة المستنبطة من حكم العام، علاوة على الأدلة التي سبق عرضها وقوع هذا التخصيص في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، وإقرار النبي الكريم له، يرشد إلى ذلك، قوله صلى الله عليه وسلم بعد الانصراف من الأحزاب "أن لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة" فتخوف ناس فوت الوقت، فصلوا دون بني قريظة، وقال آخرون : لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن فاتنا الوقت، فما عنف واحدا من الفريقين^(٧٦).

وجه الدلالة في هذا الحديث : أن ظاهر الحديث يفيد منع صلاة الظهر إلا في بني قريظة حتى لو فات الوقت، كون التكرار "أحد" واقعة في سياق النهي "لا يصلين" فأفادت عموم النهي المستغرق لجميع الأفراد، بقطع النظر عن إدراكه لوقت الصلاة أو عدم إدراكها.

ولكن فريقا من الصحابة أخرجوا من عموم النهي، حالة خوف فوات وقت الظهر بدخول وقت العصر، ورأوا أن الرسول، لم يقصد من عموم نهيهم شمول هذا الحكم لحالة خروج وقت الصلاة. والذي أرشدهم إلى هذا التخصيص، علة النهي عن الصلاة إلا في بني قريظة، والمتمثلة في التأكيد على سرعة المسير، والمبادرة إلى الاستعجال، لا أن المقصود تأخير الصلاة حقيقة^(٧٧)، حتى إذا خيف فوات الوقت، وتحقق الاستعجال والمبادرة، صليت الصلاة في وقتها، تخصيصا لعموم اللفظ الظاهر، بمعنى الحكم المقصود.

وإقرار الرسول صلى الله عليه وسلم لهذا الفهم دلالة على سلامة هذا المنهج الأصولي في الاستدلال، وهذا ما أشار إليه شراح هذا الحديث من أنه "لا يعاب على من استنبط من النهي معنى فخصه"^(٧٨). فقد أخذ أولئك الصحابة رضوان الله عنهم بما يقتضيه معنى النهي وعلته، لا ما يمليه ظاهره فقط، مخصصين عموم النهي، بخصوص العلة، ولو كان منهجا مرفوضا، لردة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

على أنني أؤكد هنا، على أن هذا المنهج الأصولي محكوم بمجموعة من الشروط، وجمهور الأصوليين وإن أطلقوا القول بجواز التخصيص بالعلة المستنبطة، فإنهم كانوا يقيدونه ضمنا ببعض القيود التي تكفل منع التلاعب، وقطع التسبب في الأحكام الشرعية، ورغم عدم إفرادهم - رضي الله عنهم - لمبحث خاص،

يعرضون فيه هذه الشروط تفصيلاً، فإنه يمكن استنتاجها، واستظهارها من خلال النظر فيما بثوه من معان تتعلق بخصوص هذه المسألة، وهذا ما جعلته محل بحثي في المبحث الخامس.

المبحث الخامس

"شروط التخصيص بالعلة المستنبطة"

الشرط الأول : استناد العلة إلى دليل معتبر.

أول ما ينبغي تحقيقه في العلة المخصصة أن يكون استنباطها مستنداً إلى دليل معتبر يظهر أنها مقصودة للشارع، ويكشف عن جعله لها منوطاً للحكم الشرعي، حتى إذا عرت العلة عن الدليل المعتبر الذي يظهر عليها، ويكشف عن قصد الشارع لها، كانت ضرباً من التوهم والتحكم المردود.

وقد أشار الإمام الغزالي، رضي الله عنه إلى هذا الشرط مبيناً أن على من ادعى إناطة حكم العام بمعنى خاص، إقامة الدليل على إرادة هذا المعنى، وهذا ظاهر في قوله رضي الله عنه : "الدليل على من يدعي إضافته إلى معنى يتضمنه" ومثل عليه "لأن المنطوق به هو الغضب مثلاً، فالظاهر أنه العلة، فمن يدعي أنه ملعل بمعنى يتضمنه، وهو المكنون فيه، وكالمستنبط بالنظر، فعليه إظهاره" (٧٩).

ومن هنا كان رأي جمهور الفقهاء بأن العلة في المنع من القضاء أثناء الغضب، هي التشويش، لا محض الغضب، مستنداً إلى دليل شرعي، وهو ما ثبت من اختصاص الزبير بن العوام مع أنصاري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال صلى الله عليه وسلم : اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى أخيك، فغضب الأنصاري ثم قال : أن كان ابن عمك، فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا زبير ثم احبس الماء حتى يبلغ الجدر" (٨٠) فتلون وجه الرسول دلالة على غضبه، ورغم ذلك أنفذ الحكم كونه غضباً غير مشوش.

وبناء عليه قال الجمهور بجواز الحكم أثناء الغضب ما دام يسيراً غير مشوش، كون الدليل قد نهض بالإرشاد إلى هذا المعنى (٨١).

على أن الإمام الشاطبي - رضي الله عنه - استفاد هذه العلة، من ذات قوله صلى الله عليه وسلم "وهو غضبان" حيث قال "إن لفظ غضبان وزنه فعلان، وفعلان في أسماء الفاعلين يقتضي الامتلاء مما اشتق منه، فغضبان إنما يستعمل في الممتلئ غضباً، كريان في الممتلئ رياء، وعطشان في الممتلئ عطشاً، وأشباه ذلك، لا أنه يستعمل في مطلق ما اشتق منه، فكأن الشارع إنما نهي عن قضاء الممتلئ غضباً، حتى كأنه قال : لا يقضي القاضي وهو شديد الغضب، أو ممتلئ الغضب، وهذا هو المشوش" (٨٢).

وعليه فإن كل معنى أو علة، لا يسعفها الدليل، ولا يرشد إليها، لا تعتبر ولا يقبل التخصيص بها، ويبقى عموم اللفظ مطرداً على جميع جزئياته وشاملاً لكل أفرادها، ما دام الدليل المخصص - وهو العلة هنا - لم تثبت

بطريق صحيح معتبر.

الشرط الثاني : أن تكون العلة مناسبة:

يقصد بالمناسبة : أن ينشأ عن ارتباط الحكم بالعلة المفترضة، مصلحة مقصودة للشارع، سواء أكانت المصلحة جلباً لمنفعة أو تكميلها، أم دفعا لمفسدة أو تقليها" (٨٣).

وحتى تكون العلة صالحة لتخصيص اللفظ العام، لا بد أن يتحقق فيها شرط المناسبة، - أي الإفضاء إلى تحقيق مصلحة شرعية - وإلا كانت ملغاة، وهذا الشرط ظاهر التحقق في اعتبار التشويش علة للمنع أثناء الغضب، لما في ترتيب الحكم عليها من إفضاء إلى مصلحة المتخاصمين، وهذه المناسبة متحققة أيضا في اعتبار قصد القاتل علة لحرماته من الميراث، لما فيه من مصلحة شرعية تتمثل في الحفاظ على حياة المورثين حتى لا يستعجل الورثة موتهم قبل أوانه، علاوة على ما فيه من معاملة للقاتل بنقيض مقصوده.

الشرط الثالث : ألا يؤدي اعتبار العلة إلى إبطال حكم الأصل.

لقد عبر الأصوليون عن هذا الشرط بقولهم : "لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال" (٨٤).

ومقصودهم بذلك التنبيه إلى بطلان العلة إذا كانت مؤدية إلى إلغاء حكم العام وإبطاله بالكلية، لأن العلة في هذه الحالة تصبح مغيرة للحكم لا مخصصة له، وتغيير الحكم هو شكل من أشكال النسخ، ومن المقرر بداهة أن نسخ الحكم لا يكون عن طريق العلل المستنبطة والمعلولة كون وظيفة العلة (البيان) لا التغيير، ولذا جاز التخصيص بها لأن التخصيص بيان، ولم يجز النسخ بها، لأنه تغيير للحكم الأول.

ثم إن في عود العلة على أصل الحكم بالبطلان، إيرادا لأحكام الشريعة الإسلامية موارد العبث والسدى، إذ كيف يقبل أن يقرر الشارع حكما ثم يترك للعقول الفسحة باستنباط العلل التي تلغيه بالكلية، ليغدو وكأنه لم يكن، وليمسي غير نافذ في مواقع الوجود، فهذا تناقض يتعالى الشارع عن الوقوع بمثله علوا كبيرا.

وإن مما يمكن التمثيل عليه في ذلك: اجتهاد الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله، في مسألة قتل الحيوان مأكول اللحم عن طريق الصعقة الكهربائية، وقوله بجواز هذه الوسيلة للإجهاد على حياة الحيوان.

وسند رأيه هذا في أن المعنى الذي قصده الشارع في اشتراط أكل اللحم، هو : (اتقاء تعذيب الحيوان)، وما دامت الصعقة محققة لهذا المعنى، ومتحققا فيها علة الحكم وهو "اتقاء التعذيب" كما يرى، فيجوز تخصيص الصعقة من عموم قوله صلى الله عليه وسلم "ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا" (٨٥) إذ ليس المطلوب عين إهراق الدم، وإنما المطلوب خصوص اتقاء التعذيب، وهذا ما عبر عنه رحمه الله بقوله "وقد تأملنا مجموع ما ورد في التذكية ففقهنا أن غرض الشارع منها اتقاء تعذيب الحيوان بقدر الاستطاعة فأجاز ما أهر الدم، ... إلى أن

قال "وإني لأعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم لو اطلع على طريقة للتذكية أسهل على الحيوان، ولا ضرر فيها، كالتذكية الكهربائية، لفضلها على الذبح، لأن قاعدة الشرع أن لا يحرم على الناس إلا ما فيه ضرر لأنفسهم أو غيرهم من الأحياء"^(٨٦).

فمثل هذا الاستدلال المعتمد على العلة المستنبطة، لتخصيص عموم قوله "ما أضر الدم..." استدلال مردود للوجوه التالية :

١- إن الشارع قد رسم طريقا معيناً للذبح الشرعي المقبول، نص عليه بقوله سبحانه وتعالى "إلا ما ذكيتم"^(٨٧) أي ما ذبحتم^(٨٨)، وبينه صلى الله عليه وسلم بقوله "ما أضر الدم وذكر اسم الله عليه فكل". وعليه فإن العلة الحقيقية التي قصدتها الشارع وجعلها مناطا لحلية المطعوم، هي خصوص "إنهار الدم" لأن إناطة الحكم بوصف معين مؤذن بعلية هذا الوصف، وهو وصف مناسب أيضا كونه يتحصل عنه فصل الدم النجس الخبيث المحرم، عن اللحم الطيب الطاهر، والصعق الكهربائي كما هو معلوم لا يتحقق فيها علة الحل، وهو الذبح، ولا ينتهي بالحيوان إلى فصل الدم الخبيث عن اللحم الطيب، ولذا يكون القتل فيه محرما لفقدانه علة الحل وحكمته أيضا^(٨٩).

٢- إن العلة التي افترضها الشيخ رحمه الله علة مرفوضة، كونها علة تعود على أصلها بالإبطال، ذلك أن الاستغناء عن الذبح الشرعي المتمثل "بإنهار الدم" بالوسائل الأخرى التي تحقق الإجهاز على روح الحيوان دون تعذيب، مفض في نهايته إلى إطراح الوسيلة التي عينها الشارع لحل الأكل، ومؤد إلى تعطيل الوصف الذي اشترطه وطلبه، في خصوص إنهار الدم، وقد تقرر سابقا أن العلة التي ترجع على أصلها بالإبطال علة ملغاة باطلة.

٣- إن النظر إلى النصوص الشرعية يرشد إلى حرمة بعض المطعومات لأن إماتة الحيوان لم تكن عن طريق الذبح الشرعي "كالموقودة، والنطيحة، والمتردية" الأمر الذي يرشد إلى أن العلة الحقيقية هي خصوص إنهار الدم لا عدم التعذيب كما افترض الشيخ رحمه الله تعالى وأحسن إليه، وما أشبه القتل بالصعق الكهربائي، بالموقودة التي تقتل بالضرب دون إراقة الدم^(٩٠).

ومن هنا يظهر لنا أن ليس كل علة تلوح للمجتهد تصلح أن تكون مناطا للحكم تخصص به الألفاظ، وتبنى عليه الأحكام وتتوسع به دائرة الاجتهاد والنظر.

الشرط الرابع : قابلية الحكم للتعليل:

أي أن يكون الحكم قابلا للتعليل، يمكن إدراك معناه المعقول، ومناطه المناسب. وبيان ذلك : أن الأحكام الشرعية وإن كانت في أصلها معقولة المعنى، مدركة العلة، إلا أن طبيعة بعض أحكامها قد تخرج عن

هذا الأصل، فتقتضي التوقف، وتحمل على التعبد، وأكثر ما يتصور ذلك في أحكام العبادات، كعدد الركعات ومواقيت الصلوات، والهيئات المطلوبة على وجه مخصوص، كالتكبير، والركوع، وغيرها من الأحكام العبادية التي لا تعقل معانيها الخاصة.

وبناء عليه كان تصريح الإمام الغزالي "أن العبادات والمقدرات فالتحكيمات فيها غالبية، وإتباع المعنى نادر"^(٩١)، وقول المقرئ "الأصل في العبادات ملازمة أعيانها وترك التعليل"^(٩٢)، وقول الشاطبي "إن الأصل في العبادات بالنسبة إلى المكلف التوقف دون الالتفات إلى المعاني"^(٩٣).

ومن هنا فإنه لا بد أن تكون طبيعة الحكم مما يقبل التعليل واستثارة المعنى المقصود للشارع، وإلا كان تكلفاً ومحملاً.

الشرط الخامس : ويتصور هنا شرط خاص بالحنفية، وهو ألا يكون اللفظ العام قطعي الثبوت، بأن يكون نصاً من القرآن الكريم أو السنة المتواترة، وهذا مبني على أصل الحنفية الذين يرون أن العام قطعي الدلالة على أفراد، ولا يخصص إلا بدليل قطعي مثله، ولما كان عموم القرآن والسنة المتواترة، قطعي الثبوت اتفاقاً، وقطعي الدلالة عندهم، فإنه لا يجوز تخصيصهما بالعلة المستنبطة، لأنها لم ترق إلى درجة القطعية لا ثبوتاً ولا دلالة^(٩٤).

والحنفية وإن كانوا لم يتناولوا هذا الشرط في عين مسألتنا، غير أنه يفهم من خلال موقفهم من تخصيص العام بالقياس، إذ يرون أن عموم القرآن والسنة المتواترة لما كانا قطعيين في دلالتهما، والقياس ظني في دلالاته، فإنهما لا يخصصان بالقياس، إلا إذا كانت العلة منصوباً عليها بنص قطعي فتكون دلالة القياس حينئذ قطعية، فيصح التخصيص بما حينئذ لأنها معارضة قياس قطعي لعام قطعي^(٩٥). وذات التأصيل تتخرج عليه مسألة التخصيص بالعلة المستنبطة، حيث إنما لم تصل إلى درجة القطعية لأنه لم ينص عليها بدليل قطعي، فلا تقوى على تخصيص العام القطعي.

على أن الحنفية يرون أن النص العام ينزل عن دلالاته القطعية إلى الدلالة الظنية، إذا خصص بدليل مستقل مقارن^(٩٦) فيجوز حينئذ تخصيصه بالأدلة الظنية الأخرى، ومن هنا فإنه يتخرج عليه القول بجواز تخصيص عموم القرآن بالعلة المستنبطة، إذا كان قد سبق تخصيص عموم القرآن بدليل قطعي مستقل.

ولست هنا بصدد بيان آراء الأصوليين في هذه المسألة الخاصة، لأن الخوض فيها يخرج عن صميم البحث في تخصيص العام بالعلة المستنبطة، ولكني أردت التنبيه على ما يتصور اشتراطه عند الحنفية بناء على أصولهم المعهودة، وقواعدهم المقررة. أما عند الجمهور فلا يتصور هذا الشرط كونهم يرون أن دلالة العام على أفراد دلالة ظنية لا قطعية.

هذه هي الشروط التي تمكنت من الوقوف عليها، والاهتداء إليها، بعد النظر والبحث والدراسة لأقوال العلماء في المسألة، أو ما يشابهها ويقاربها من المسائل.

وإني إذ أقرر هذه الشروط، فإني أرى أن مراعاة هذه الشروط وأخذها بعين الاعتبار عند القول بجواز التخصيص بالعلة المستنبطة من حكم العام، سيقول كثيرا من التباين والاختلاف في آراء الأصوليين في هذه المسألة، ولو أنه تم عرض المسألة ضمن ضوابطها السابقة فرما ساهم ذلك في التقريب بين التوجهات سالفه الذكر.

ولعل مما يرشد إلى صحة هذه النتيجة التطبيقات العملية، والمسائل الواقعية، التي ظهر فيها إعمال التخصيص بالعلة المستنبطة، من قبل جل العلماء، وجمهور الفقهاء، رغم اختلافهم -الظاهري- في التوجهات التي سبق عرضها وبيانها. وهذا ما جعلته محل البحث في المبحث السادس.

المبحث السادس

نماذج وتطبيقات

بعد أن تبين من خلال المباحث السابقة، حقيقة التخصيص بالعلة المستنبطة، وآراء الأصوليين فيه، وضوابط تطبيقه، فإني أعرض في هذا المبحث المستقل، بعض النصوص التي يظهر فيها تطبيق هذا المنهج الأصولي، في سبيل ذلك فقد اخترت ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: زيارة المرأة للقبور.

المسألة الثانية: بيع الحاضر للبادي.

المسألة الثالثة: دفن الموتى ليلا.

وإني إذ أعرض هذه المسائل الثلاث فإنما أعرضها على سبيل المثال لا الحصر.

المسألة الأولى: زيارة المرأة للقبور:

ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور" (٩٧).

يرشد ظاهر هذا الحديث إلى منع المرأة من زيارة القبور بقطع النظر عن حال هذه المرأة ووصفها ووقت خروجها. واستفيد هذا الظاهر من صيغة الجمع المضاف إلى معرفة (زوارات القبور) وهي إحدى صيغ العموم المعتبرة (٩٨)، ودلت على استغراق جميع النساء بالنهي عن الزيارة وشمولهن باللعن في حال القيام بها، وعملا بموجب هذا العموم الذي اقتضاه أصل الصيغة ذهب جماعة من الفقهاء إلى حرمة خروج المرأة لزيارة القبور، اعتبارا منهم لعموم النهي الوارد في الحديث (٩٩).

وفي مقابل هذا الرأي هناك رأي آخر عند أكثر الفقهاء (١٠٠) يرون فيه أن النهي، لم يرد به العموم وإنما

أريد به أفراد من النساء، والذي أرشد إلى هذا التخصيص، علة النهي عن زيارة المرأة للقبر، وهي وفق ما فهمها الأكثر، : الفتنة التي تحدث من جراء خروج النساء، واختلاطهن بالرجال، فإذا أمنت الفتنة، فلا مانع من خروج المرأة للزيارة؛ لأن علة النهي قد انتفت، وهذا ما عبر عنه القرطبي بقوله :
"زيارة القبور للرجال متفق عليه عند العلماء، يختلف فيه للنساء، أما الشواب فحرام عليهن الخروج، وأما القواعد فمباح لهن ذلك.

وجائز لجميعهن ذلك، إذا انفردن بالخروج عن الرجال، ولا يختلف في هذا إن شاء الله.
وعلى هذا المعنى يكون قوله "زوروا القبور" عاما، وأما موضع يخشى فيه الفتنة من اجتماع الرجال والنساء، فلا يحل ولا يجوز^(١٠١).

وبناء على هذه العلة التي فهمها أكثر الفقهاء، وجلاها الإمام القرطبي، كان بيانه بأن الحكم الأصلي لخروج الشابة هو التحريم، لأن العلة فيها متحققة بشكل ظاهر وجلي "وأما الشواب فحرام لهن" ولكن هذه العلة إذا انتفت فأمنت الفتنة، وغاب الاختلاط والتبرج، جاز الخروج للزيارة وهو ما عبر عنه بقوله "وجائز لجميعهن" أي للقواعد والشواب، نظرا لانتفاء علة النهي وهي الفتنة هنا.

على أن بعض الفقهاء من استرشد بعد النظر، إلى أن هناك علة أخرى وهي (الحزن والبكاء والندب) الذي يصاحب زيارة المرأة للقبر، وهذا ما صرح به الخير الرملي^(١٠٢)، بقوله : "إن كان ذلك لتحديد الحزن والبكاء والندب وما جرت به عادتهن فلا تجوز - أي الزيارة - لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "لعن الله زوارات القبور" وإن كان للاعتبار والترحم من غير بكاء فلا بأس"^(١٠٣) أي أن انتفاء العلة وهي الحزن والبكاء، مؤذن بانتفاء حكم المنع والكراهية.

وعلى كلا التفسيرين فإن العلة قد عادت على أصلها بالتخصيص، ذلك أنه لم يؤخذ بعموم النهي الذي يقتضيه وضع الصيغة، وإنما فهم هذا العموم على وفق ما تملبه علة الحكم، وحكمة التشريع.

وأرى صحة كلتا العلتين، وإمكان تخصيص العموم بهما، فيكون النهي منصبا على النساء اللواتي يؤدي خروجهن إلى إثارة للفتنة، وفتح لذرائع الفساد، أو التي يكون في خروجهن بكاء وندب وعويل، أما ما عدا ذلك من النساء، ممن تخرج بقصد الاعتبار والترحم على الميت، ولا يرافق خروجها إثارة للفتنة، فلا بأس في خروجهن للزيارة. وهذا كله من باب تخصيص عموم اللفظ بالعلة المستنبطة منه.

هذا، وإن هناك جملة من الأدلة أرشدت إلى أن العموم ليس جاريا على اطراد، وأن هناك علة خاصة مقصودة للشارع من وراء هذا النهي، وأن هذه العلة هي المناط الحقيقي للحكم، يتحقق الحكم بتحققها وينتفي بانتفائها. من هذه الأدلة :

١- قوله صلى الله عليه وسلم : "زوارات القبور" وهي صيغة مبالغة تقتضي التكثير والزيادة^(١٠٤)، وهذا انما يتحقق في التي تكثر من الخروج وتبالغ فيه، مما يؤدي إلى كثرة اختلاطها بالرجال، وزيادة مزاحمتهم، فتحدث الفتنة، وينشأ الفساد.

٢- أنه قد لخص الدليل الذي يفيد جواز زيارة المرأة للقبر إذا كان بقصد الاعتاظ، من ذلك : قول السيدة عائشة رضي الله عنها : " كيف أقول إذا زرت القبور". قال : قولي : السلام على أهل الديار من المؤمنين...^(١٠٥) فلو كانت زيارة المرأة ممنوعة، لما علمها رسول الله أدب الزيارة وكيفية. ومنها : "أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر، فقال : اتقي الله واصبري..^(١٠٦) ولم ينكر عليها الزيارة، وإنما وجهها إلى آداب الزيارة وأخلاقها.

فهذه الأحاديث وغيرها ترشد بمجموعها إلى مطلق جواز زيارة النساء للقبور، ويبقى النهي محصورا بالحالات التي تقتضي العلة تخصيصها فيه.

ومن هنا نعرف أن العلة المعقولة من النص، لا تقتصر وظيفتها على بيان حقيقة الأفراد الذي توجهت إليهم إرادة الشارع بالتناول، وإنما لها أثر أيضا في التوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض والاختلاف، حيث تعمل تلك العلة على رفع الإشكال الذي يمكن أن يظهر بادي الرأي بين النصوص، وتكشف هذه العلة المعقولة أن النهي الوارد في بعض النصوص، ليس متوجها إلى ذات الوقائع التي ورد فيها جواز الزيارة في نصوص أخرى، وعليه فلا تعارض ولا تضارب ولا اختلاف.

وهذا أولى من القول من النسخ، ما دام إمكانية التوفيق متاحة وممكنة. وقد اعتمد الإمام الشوكاني العلة التي تنبه إليها أكثر الفقهاء، ووضحها الإمام القرطبي، للتوفيق بين هذه النصوص، فقال بعد نقله لقول القرطبي "وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماده في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر"^(١٠٧).

ومثله أيضا العلامة ابن عابدين حيث أثنى على ما أشار إليه الخير الرملي مبينا أثر هذه العلة في إزالة التعارض بقوله : "وهو توفيق حسن"^(١٠٨).

وبذلك كله يظهر لنا أن جمهور الفقهاء قد طبقوا منهج تخصيص اللفظ بالعلة المستنبطة من حكمه في خصوص هذه المسألة، ولم يحملوا العام على إطلاقه، وإنما حملوه على ما يوجب معناه الخاص، ومناطه المقصود. المسألة الثانية : بيع الحاضر للبادي:

عن جابر رضي الله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، "لا بيع حاضر لباد، ذروا الناس يرزق بعضهم من بعض"^(١٠٩).

يرشد ظاهر هذا الحديث إلى حرمة أن يتولى الحاضر، وهو ساكن الحاضر، البيع للبادي وهو ساكن

البادية^(١١٠)، وعرفت هذه الحرمة من البهي (لا بيع) الذي جاء مطلقاً فدل على التحريم، وقد جاء النهي عن هذا البيع عاماً في صيغته بحيث يتناول كل حاضر وباد، سواء أكان أهل البلد محتاجين إلى المبيع الذي يحمله البادي أم لا، وسواء أباع الحاضر المبيع للبادي بالتدريج أم لا، وبقطع النظر عن كون المبيع قد تم في زمن الرخص أو الغلاء^(١١١).

وفهم هذا العموم من وقوع النكرة "حاضر" و "باد"، في سياق النهي، وهي صيغة من صيغ العموم المقررة عند جمهور الأصوليين، وفق ما تقدم من قبل.

ولكن جمهور الفقهاء لم يحملوا الحديث على عموم الظاهر الذي تدل عليه صيغته، ولم يعمموا لفظه على جميع وقائعه ومشمولاته، وإنما قصرُوا النهي فيه على حالات معينة ووقائع مخصوصة، أوجبها العلة المعقولة من الحديث نفسه. والعلة التي فهموها من ذات الحديث : (ضرر غلاء الأسعار) الذي سيحيق بأهل البلد حين يتولى الحاضر البيع نيابة عن البادي، فإذا لم يكن في هذا البيع إضرار بأهل السوق، ولا تفويت لحاجتهم، جاز هذا البيع وصح، لأن علة النهي منتفية فيه^(١١٢).

ولقد بين الإمام الشافعي رضي الله عنه كيف تفضي هذه المعاملة إلى الإضرار بأهل السوق "بأن أهل البادية كانوا يجلبون السلع فيبيعونها بسعر يومهم لما يلحقهم من المؤونة في حبسها والمقام عليها، فيشتريها أهل المدينة ويصيبون من أثمانها فضلاً إذا أمسكوها، فعمد قوم من سمسرة الأسواق فتربصوا للبادية بامتعتهم حتى إذا انقطع الجلب باعوها لهم بأوفر الأثمان فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن ذلك"^(١١٣).

فالنهي إذا كان بقصد الإرفاق بأهل الحضر، لأن الأشياء عند أهل البادية أيسر من أهل الحاضرة، ولأن البادي يريد الإسراع في البيع حتى لا يتحمل مؤونة الإقامة، فيرخص في الأسعار، فإذا تدخل الحاضر في البيع غلت الأسعار وقلت السلع على حسب رغبة الحاضر وتقديره، وفهمت هذه العلة من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث نفسه "دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض" فالغاية إذا التوسيع على الناس في أرزاقهم، والرفق بهم في حاجاتهم، وهذا ما يفوته عادة، بيع الحاضر للبادي. فإذا انتفى هذا الضرر، وما عاد لهذا البيع أية نتائج سلبية ترجع على أهل البلد، فإن البيع يعود إلى أصل الإذن والمشروعية، فيكون العموم مقصوراً على علة المعقولة من حكمه.

على أن جمهور الفقهاء مع اتفاقهم على تخصيص هذا الحكم، بخصوص العلة المعقولة منه والمتمثلة بالإضرار بأهل السوق، فإنهم يختلفون في كيفية وقوع هذا الإضرار، ومتفاوتون في الشروط اللازمة لتحقيقها، حتى يكون البيع مؤدياً إلى ضرر أهل البلد.

فالحنفية يرون بأن الضرر في غلاء الأسعار إنما يقع إذا كان أهل البلد في جذب وقحط وقلة من السلع

وهذا ما صرح به الكاساني بقوله "وهذا - أي النهي - إذا كان ذلك يضر بأهل البلد بأن كان أهله في جذب وقحط من الطعام والعلف، فإن كانوا في خصب وسعة فلا بأس لانعدام الضرر" (١١٤). أي أن الإضرار يقع نتيجة قلة العرض مع كثرة الطلب.

والمالكية، يذهبون إلى أن وقوع الضرر هو بسبب قدرة الحاضر على البيع بثمن أعلى من الثمن الذي يضعه البادي، كون البادي لا يعرف بالأسعار كما يعرفها الحاضر، وهذا ما عبروا عنه بقولهم "ذلك لأن النهي لأجل أن يبيعوا للناس برخص، وهذه العلة إنما توجد إذا كانوا جاهلين بالأسعار، فإذا علموا بالأسعار - أي البادون - فلا يبيعون إلا بقيمتها، كما يبيع الحاضر، فيبيع الحاضر حينئذ بمنزلة بيعهم" (١١٥) أي أنه لن تتفاوت الأسعار في حال معرفة البادي بالقيم الحقيقية للأشياء، وحينئذ فلا موجب لهذا النهي والمنع. والشافعية يرون أن ضرر غلاء الأسعار وارتفاعها إنما يتصور بشروط أربعة وهي (١١٦) :

- ١- أن لا يكون للبدي عزم على المقام، فإذا كان له عزم على المقام لم يحرم على الحضري أن يبيع له، لأن البدي سيحبس متاعه بمقامه حتى لو لم يحبس الحاضر له.
 - ٢- أن يريد بيعها في الحال ولا يريد التأخير والانتظار، فإن أراد البدي تأخير متاعه والانتظار به لم يحرم على الحاضر أن يبيع له، لأن الحاضر لا صنع له في الحبس، ولأن البدي لو لم يمكن من ذلك، لقطع الجلب.
 - ٣- أن يبدأ الحضري فيشير عليه بترك السلعة، من غير أن يكون للبدي رأي، فإن كان البدي هو الذي سأل الحاضر لم يحرم.
 - ٤- أن يكون البلد ضيقا يضر بأهله حبس المتاع عنهم، فإن كان البلد واسعا لا يضر بالناس ولا يمنعهم الرزق فإنه لا يمنع.
- وكان الشافعية بهذه الشروط أرادوا أن يحصروا الحالات التي يتحقق فيها ضرر غلاء الأسعار فوضعوا الشرط الأول والثاني، لأنهم رأوا أن غلاء الأسعار يقع عند تدرج الحاضر في إخراج البضائع، وعدم إنزالها إلى الأسواق دفعة واحدة. فإذا أقام البادي فحينئذ لا موجب للنهي لأن الحاضر لا يد له في حبس السلع والتدرج في إنزالها. ولأحظوا في الشرط الثالث أيضا معنى غلاء الأسعار لأن الحاضر إذا كان هو الذي أشار على البادي، أشعر بالتواطؤ لتحقيق أكبر قدر من الربح، فلزم عن ذلك الإضرار بأهل السوق. وأما الشرط الرابع فلأن البلد إذا كان واسعا تتوافر فيه السلع والحوائج، كان مظنة لعدم تأثر الأسعار عند تولي الحاضر البيع للبادي.

أما الحنابلة فلم يقرروا أيضا ارتباط النهي بعلة معقولة، عبر عنها ابن قدامة بقوله : "والمعنى في ذلك أنه متى ترك البدي بيع سلعته اشتراها الناس برخص وتوسع عليهم السعر، وإذا تولى الحاضر بيعها، وامتنع من بيعها إلا بسعر البلد ضاق على أهل البلد" (١١٧).

ووضع الحنابلة من الشروط ما يكفل تحقق هذا المعنى، وهي ذات شروط الشافعية وزادوا عليها، أن

يكون بالناس حاجة إلى تلك السلع خاصة وفي تأخير بيعها ضرر بهم كالأقوات ونحوها. ومن هنا يعلم أن جمهور الفقهاء لم يكتفوا بصورة اللفظ، وظاهر صيغته، وإنما توجهوا نحو معناه وعلته المعقولة أيضاً، وحددوا الأفراد المقصودين للشارع بناء على هذه العلة، وهذا كله تطبيق لتخصيص اللفظ العام بالعلّة المستنبطة.

وما ساقوه من شروط لمنع البيع، تفريع على العلة العامة التي استنبطوها من ذات الصيغة وهذا ما نبه إليه ابن دقيق العيد بقوله في تعليقه على هذه الشروط: "وهذه الشروط منها ما يقوم الدليل الشرعي عليه كشرطنا العلم بالنهي، ولا إشكال فيه، ومنها ما يؤخذ باستنباط المعنى، فيخرج على قاعدة أصولية، وهي أن النص إذا استنبط منه معنى يعود عليه بالتخصيص هل يصح، أولاً؟. ويظهر لك هذا باعتبار ما ذكرناه من الشروط" (١١٨).

وهكذا يظهر إذا ما للعلّة المستنبطة من أثر في تحديد حقيقة الأفراد المقصودين للشارع من وراء هذا النهي. وكيف قصرت العلة المستنبطة العام على بعض أفرادها.

المسألة الثالثة: النهي عن الدفن ليلاً:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا" (١١٩).

إن ظاهر هذا الحديث يرشد إلى حرمة الدفن أثناء الليل، ويتناول بعمومه كل متوفى بقطع النظر عن الظرف والحال الذي توفي فيه. ولا يستثنى من هذا الحكم الأصلي المقتضي لتحريم الدفن ليلاً إلا حالة الضرورة فقط، وفيما عدا الضرورة فإن الحكم العام هو المنع والخطر. وهذا ما ذهب إليه بعض العلماء من مثل الحسن البصري (١٢٠) وابن حزم (١٢١)، إعمالاً منهم لظاهر عموم اللفظ الوارد في الحديث "موتاكم" الذي يقتضي تناول الجميع دون تمييز أو تخصيص.

ولكن جمهور العلماء ذهبوا إلى أن العموم ليس مقصوداً للشارع، وأن هذا النهي مرتبط بعلّة معقولة، على تفصيل بينهم في حقيقة هذه العلة (١٢٢).

فالبعض ذهب إلى أن العلة في هذا النهي، أن الدفن نهاراً يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل إلا أفراد قليلون. فيفوت الميت بذلك كثرة دعاء المسلمين المرغّب فيه (١٢٣).

وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي خشية عدم إحسان الكفن كونه لا يبين بالليل، واسترشد على هذه العلة فيما ورد في بعض الروايات، أنه ذكر رجل من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل، وقبر ليلاً فزجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل (١٢٤). والكفن غير الطائل هو الحقير غير الكامل.

وذهب القاضي عياض إلى صحة العلتين، وقال: والظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد بهما معا (١٢٥).

ولقد بين الإمام النووي رضي الله عنه كيف أن جمهور العلماء التفتوا إلى علة النهي ومعناه، لا إلى

ظاهرة وصورته فقط: "فقل سببه أن الدفن نهارا يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل إلا أفراد، وقيل لأنهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لرداء الكفن فلا يبين في الليل، واسترشد على هذه العلة بأول الحديث فكفن في كفن غير طائل، أي حقير غير كامل الستر.

قال القاضي: العلتان صحيحتان، قال: والظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم قصدهما معا^(١٢٦). وعليه فإن جمهور العلماء قد عللوا عموم الحكم في هذا الحديث بالخوف من التقصير في حق الميت، سواء أكان هذا التقصير بإساءة كفنه، أم بقله من يصلون عليه، فإذا انتفت هذه العلة جاز الدفن، لأن النهي متوجه ابتداء للحالات التي تكون مظنة للتقصير في واجب أموات المسلمين.

ولقد عبر الصنعاني عن هذا المعنى بقوله: "وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن، فإذا كان يحصل بتأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من يرجى دعاؤه، حسن تأخره"^(١٢٧) أي إنما يحسن التأخر حيث يرجى كثرة الدعاء، أما إذا كان الأمر سيان، فالأولى المبادرة بالدفن حتى ولو كان ليلا.

والذي أرشد إلى هذه العلة سياق الرواية كما أشرت آنفا، هذا علاوة على ورود بعض الأدلة التي تجوز الدفن ليلا^(١٢٨)، الأمر الذي يقتضي تعليل النهي هنا، بعلّة خاصة.

ويتحصل من هذه العلة المعقولة: "أنه متى كان الدفن ليلا لا يفوت به شيء من حقوق الميت والصلاة عليه فلا بأس به، وعليه تحمل الأحاديث التي تدل على الجواز. وإن كان يفوت بذلك حقوقه والصلاة عليه وتمام القيام عليه، لم يعم ذلك وعليه يدل الزجر"^(١٢٩).

وهذا يؤكد ما نوهت إليه من أن العلة المعقولة من النص ذات أثر فعال في التوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض، ناهيك عن كونها ذات أهمية بالغة في الكشف عن حقيقة الأفراد الذين توجهت إليهم إرادة الشارع من ألفاظه العامة.

وبعد هذه المسائل كلها، يتبين لنا، كيف طبق الفقهاء هذا المنهج الأصولي في فهم النصوص الشرعية، معتمدين في ذلك كله، على العلة المعقولة من النص، في تحديد مدركات اللفظ العام، وتعيين مفرداته وهذا ثبت تعويل جمهور الفقهاء على هذا المنهج عمليا، وإن كانوا قد اختلفوا في حجته نظريا.

الخاتمة والتوصيات

بعد هذا البحث في موضوع تخصيص اللفظ العام بعلة حكمه المستنبطة من حكمه، فإن الباحث يقرر جملة من النتائج والتوصيات التي أرشدت إليها الدراسة والبحث :

أولاً : إن أصل معقولية الشريعة الإسلامية، وابتنائها على أساس جلب المصالح ودرء المفاسد، قد أفضى إلى توليد العديد من المناهج الأصولية والخطط التشريعية التي تكفل تطبيق هذا الأصل في مواقع الوجود، وتضمن إعماله في حيز الواقع.

ثانياً : ظهر من خلال البحث ضرورة الوقوف على علل الأحكام ومقصود الشارع منها، وتبين أثر ذلك في تحديد نطاق الحكم العام، ومداه، والكشف عن حقيقة الأفراد الذين يشملهم الحكم العام، كما تبين أن بتر الحكم عن مقصده الشرعي قد يؤدي بالناظر في نصوص الشريعة إلى نتائج غير صحيحة، فعلى الأحكام ومقاصدها وحكمة الشارع منها، هي المعالم والصوى التي لا يجوز اطراحها أو إهمالها أثناء النظر والبحث في نصوص الشريعة المختلفة.

ثالثاً : تبين من خلال البحث أهمية الإحاطة بالظرف الزماني لورود النص الشرعي، أي أسباب النزول والورود، ووجوب استجماع النصوص والروايات الواردة في الموضوع الواحد، ولزوم مراعاة سياق النص، والالتفات إلى القرائن المحتفة به، بغية تعيين علة الحكم التي تظهر بها الإرادة الحقيقية للشارع، وتبين بما الأفراد الذين يقصر عليهم اللفظ العام.

رابعاً : أثبت البحث أن تخصيص اللفظ العام بالعلة المستنبطة منهج أصولي عتيد أعمله جمهور الفقهاء في العديد من المسائل، وعولوا عليه في سبيل فهم النصوص الشرعية فهما سليما صحيحا، وتبين أن الاختلاف النظري الجاري في حجية التخصيص بالعلة المستنبطة، قد تلاشى - تقريبا - عند الانتقال إلى المجال العملي والتطبيقي.

خامساً : يؤكد الباحث على ضرورة مراعاة شروط تطبيق هذا المنهج الأصولي، لأنها الضوابط التي تمنع من التلاعب والعبث في أحكام رب العالمين، وتحول دون تطويع أحكام الشريعة لهوى الأفراد وشهواتهم.

سادساً : يوصي الباحث بمواصلة البحث في هذا الموضوع، ويدعو إلى زيادة تجلية أثر هذا المنهج الأصولي، في فهم نصوص الكتاب والسنة، من خلال استعراض وقائع أخرى وربطها بفكرة البحث الأساسية وتناول مسائل غير التي وردت في هذا البحث، ومن شأن ذلك كله أن يعمق صحة هذا المنهج، ويؤيد قوته وأهميته وضرورته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

- (١) الحج / ٢٧، ٢٨.
- (٢) البقرة / ١٨٣.
- (٣) التوبة / ١٠٣.
- (٤) انظر : الشلبي / د. محمد مصطفى، تعليل الأحكام / مطبعة الأزهر، ١٩٤٧م، ص ١٤-٢٢.
- (٥) أخرجه البخاري : في كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى حديث (٦١١٠)، ومسلم : كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام (٤٦٦) (١٨٢).
- (٦) أخرجه الترمذي : أبواب الطهارة، باب ما جاء في سور الهرة. حديث (٩٢)، والنسائي : كتاب الطهارة، باب سور الهرة، ١/ ٥٥، ١٧٨، وابن ماجه: كتاب الطهارة، باب الوضوء بسور الهرة، حديث (٣٦٧)، وأبو داود، كتاب الطهارة، باب سور الهرة حديث (٧٥). وابن حبان، كتاب الطهارة، باب الأسار، حديث (١٢٩٩).
- قال الترمذي حسن صحيح، وقال الحاكم : حديث صحيح، ووافقه الذهبي، انظر المستدرک : ١/ ١٦٠، وصححه البخاري والعقيلي والدارقطني، كما في "تلخيص الحبير" لابن حجر ١/ ٤١.
- والطوافون : هم الذين تكثر مخالطتهم ومداخلتهم، فلذا اعتبر سورهم طاهرا رفعا للخرج عن العباد، لأنه يعسر الاحتراز عنهم عادة.
- (٧) أخرجه البخاري : كتاب النكاح، باب قول النبي من استطاع الباءة فليتزوج حديث (٥٠٦٥)، ومسلم كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن ناقت نفسه إليه، ووجد مؤونة حديث (١٤٠٠) (١) (٢).
- (٨) المقرئ : أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، ت (٧٥٨) هـ / القواعد، جامعة أم القرى، تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد، ١/ ٢٩٦.
- (٩) ابن عبد السلام : عز الدين ت (٦٦٠) هـ / قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ط دار المعرفة، بيروت، ٦٢/٢.
- (١٠) الشاطبي : إبراهيم بن موسى الغرناطي ت (٧٩٠) هـ، الموافقات في أصول الشريعة، ط ٢، دار المعرفة، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م، ٢/ ٣٨٥.
- (١١) انظر على سبيل المثال : ابن تيمية : تقي الدين أحمد ت (٧٢٨) هـ / مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف، الرباط : ٤٨/ ٢٠، والقرافي : شهاب الدين أحمد بن إدريس ت (٦٨٤) هـ / أنوار البروق على أنواء الفروق، عالم الكتب، ومعه أدرار الشروق / ابن الشاط، ٢/ ١٣٢، والآمدي : سيف الدين أبو الحسن

علي بن أبي علي، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، مؤسسة النور، ١٣٨٨هـ، ٢٨٥/٣.

(١٢) قلت أكثر الأصوليين، ولم أقل جميعهم لأن بعضهم كالإمام الزركشي أورد هذه المسألة ضمن مباحث التخصيص، انظر: الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، ت (٧٩٤) هـ، البحر المحیط، تحقيق مجموعة من العلماء، الكويت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، ٣٧٨/٣.

(١٣) هذا ما انتهيت إليه من تعريف للتخصيص، ولقريب من هذا المعنى انظر: القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق د. أحمد الختم عبد الله، رسالة دكتوراة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص ٥٥٦، والطوي: نجم الدين سليمان، شرح مختصر الروضة، تحقيق د. عبد الله التركي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت: ٥٥٠/٢، والبدرحشي، مناهج العقول على منهاج الوصول في علم الأصول ط ١ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤، ١٠٤/٢، وابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز، ت ٩٧٢هـ، شرح الكوكب المنير / تحقيق د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ط ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م: ٢٦٧/٣.

(١٤) هذا تعريف أبي الحسين البصري، وتابعه أبو الخطاب الحنبلي انظر "التمهيد في أصول الفقه"، تحقيق د. مفيد أبو عمشة، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ، ٥/٢ ورجحه الشوكاني، إرشاد الفحول، ص ١١٢.

ولزيادة النظر في تعريف العام انظر: الزركشي، البحر المحیط: ٥/٣، الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد ت ٥٠٥هـ / المستصفى في أصول الفقه، المطبعة الأميرية ١٣٢٢هـ، ٣٢/٢، الآمدي، الإحكام: ٤١٣/٢، السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد، الاصول، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، ١٢٥/١، وابن النجار، شرح الكوكب المنير: ١٠٢/٣.

(١٥) زاد الرازي على التعريف السابق بقوله: بوضع واحد. انظر: الرازي: فخر الدين محمد بن عمر ت ٦٠٦هـ / المحصول في علم أصول الفقه، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، سورية: ٣٠٩/٢.

(١٦) انظر المصادر السابقة.

(١٧) أخرجه: البخاري كتاب الأحكام باب هل يقضي القاضي وهو غضبان (٧١٥٨)، ومسلم كتاب الأفضية باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان (١٧١٧).

(١٨) وهذا ما جعل الإمام الشوكاني يترجم للمسألة بقوله "باب النهي عن الحكم في حال الغضب إلا أن يكون يسيراً لا يشغل".

- انظر : الشوكاني : محمد بن علي بن محمد ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ط ٢ ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م : ٢٨٣/٨ . وانظر أيضا ابن دقيق العيد ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ٤٣٦/٤ - ٤٣٧ ، والصنعاني : محمد بن إسماعيل ، سبل السلام ، تحقيق محمد صبحي الحلاق ، ط ١ ، دار ابن الجوزي ، جدة ، السعودية ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م : ٦٨/٨ .
- (١٩) الغزالي ، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، تحقيق د. حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧٠ م ، ص ٦١ و ٦٤ ، و ٦٦ .
- (٢٠) وهذا ما عبر عنه الزركشي رضي الله عنه بقوله : "هل العلة حقيقة في الوصف المترجم عن الحكمة مجاز في الحكمة ، أو العكس ؛ لأن الحكمة هي المقصودة اعتبارا ، والملاحظ بالحقيقة هو معناها ، وتوسط الوصف المقصود لأجلها" انظر : البحر المحيط ١٣٤/٥ ، وانظر إطلاقات لفظة العلة : د. مصطفى الشليبي ، تعليل الأحكام : ص ١٣ .
- (٢١) أخرجه الترمذي كتاب الفرائض ، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل ، حديث (٢١٠٩) ، وابن ماجه كتاب الفرائض باب ميراث القاتل ، حديث (٢٧٣٥) قال الترمذي : هذا حديث لا يصح ، لا يعرف إلا من هذا الوجه . قال الشيخ عبد الله الغماري : "الحديث لم تسلم طرقه من ضعف وانقطاع وإن كان يتقوى بمجموعها لكن لا يبلغ درجة الصحة ... " انظر : الإجماع بتخريج أحاديث المنهاج ، ط ١ ، عالم الكتب ، ١٩٨٥ م ، ص ١٠٠ .
- (٢٢) انظر : الدردير : أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد ، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٤ : ٧١٣/٤ ، وعليش : الشيخ محمد ، منح الجليل شرح على مختصر سيدي خليل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م : ٦٩١/٩ .
- (٢٣) انظر المصادر السابقة .
- (٢٤) انظر حقيقة التخصيص بالقياس وموقف الأصوليين منه : الغزالي ، المستصفى : ١٢٢/٢ ، السرخسي ، الأصول : ١٤٢/١ ، أبو يعلى : محمد بن الحسين الفراء ت ٤٥٨ هـ / العدة ، تحقيق د. أحمد المبارك ، ط ٢ الرياض ، ٥٥٩/٢ ، القراني ، شرح تنقيح الفصول ، ط ١ ، دار الفكر ١٣٩٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٠٣ ، ابن النجار / شرح الكوكب المنير : ٣٧٨/٣ .
- (٢٥) أخرجه البخاري في المواقيت ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس حديث (٥٨٨) ، ومسلم في صلاة المسافرين ، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها (٨٢٥) .
- (٢٦) أخرجه مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما صلى الله عليه وسلم بعد العصر ، حديث (٨٣٤) (٢٩٧) .

(٢٧) انظر : النووي : محي الدين يحيى بن شرف ت ٦٧٦هـ / المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت : ١٦٨/٤ وما بعدها.

(٢٨) انظر : البخاري : علاء الدين عبد العزيز ت ٧٣٠هـ / كشف الأسرار، ط ١، ضبط وتعليق محمد المعتصم البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ٥٧/٤.

(٢٩) انظر السرخسي، الأصول : ٢/٢٠٨، والقرافي، الفروق ص ٣٣٩، وابن النجار، شرح الكوكب المنير : ٥٧/٤، والغزالي، المستصفى ٢/٣٣٦، والشوكاني، إرشاد الفحول ص ٢٠٧.

(٣٠) انظر هذه الأقوال جميعها في المصادر السابقة، وارجع إن شئت، إلى رسالة الزميل الدكتور محمد صالح الشيب، تخصيص العلة ومخالفة القياس، رسالة دكتوراة، نوقشت في الجامعة الأردنية ١٩٩٩م، رقم تصنيف ٢١٦،١ ر.ج. مكتبة الجامعة الأردنية

(٣١) انظر هذه المقتضيات في الغزالي، شفاء الغليل ص ٤٦١-٤٦٣.

(٣٢) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الاسفراييني مولدا، الشافعي مذهبا، نشأ في اسفرايين، ثم رحل إلى خراسان لطلب العلم، ثم إلى العراق ومكث فيها إلى أن تم نضجه العلمي، وصار علما من أعلام الأصوليين والمتكلمين. من مؤلفاته : ”الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين“، ورسالة في أصول الفقه، توفي سنة (٤١٨هـ)، ودفن في اسفرايين.

انظر : المراغي : عبد الله مصطفى، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ط ٢، محمد أمين دمج، بيروت : ٢٢٨/٢-٢٢٩.

(٣٣) هو عبد القادر بن طاهر التميمي، كان من فقهاء الشافعية، برع في علم الأصول، ولد ونشأ في بغداد، ثم رحل إلى خراسان واستقر في نيسابور، تتلمذ على أبي اسحاق الاسفراييني، من تصانيفه ”التحصيل في أصول الفقه، و ”الفصل في أصول الفقه“ مات في اسفرايين سنة (٤٢٩هـ)، ودفن فيها بجانب شيخه أبي إسحاق.

انظر : المراغي، الفتح المبين : ٢/٢٣٤-٢٣٥.

(٣٤) انظر العبادي : أحمد بن قاسم ت (٩٩٤هـ) / الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ٧٢/٤، والزركشي، البحر المحيط : ٣/٣٧٨، ١٥٤/٥، والآمدي، الإحكام : ٣/٢٤٤.

(٣٥) انظر : ابن النجار / شرح الكوكب المنير : ٨٢/٤.

(٣٦) انظر المصادر السابقة.

- (٣٧) الزركشي، البحر المحيط : ٣/٣٧٨.
- (٣٨) الزركشي، البحر المحيط : ٥/١٥٢.
- (٣٩) انظر : الآمدي، الإحكام : ٣/٢٢٦، والسبكي، جمع الجوامع، ومعه حاشية المحلي، ٢/٢٤٨.
- (٤٠) هذا ما يفهم من عبارات المالكية في المسائل المتفرعة عن هذه المسألة : انظر : القرافي، تنقيح الفصول ص ٤٢٥، والباجي : أبو الوليد، إحكام الفصول في أحكام الفصول تحقيق عبد المجيد تركي، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي في لبنان، ص ٧٥٧، والشاطبي / الموافقات : ١/١٨٩.
- (٤١) انظر : ابن النجار، شرح الكوكب المنير : ٤/٨٢.
- (٤٢) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد، الفقيه الشافعي الأصولي، ولد في دلهي بالهند سنة ٦٤٤هـ، ثم رحل إلى اليمن، فالحجاز، فالقاهرة، طلبا للعلم، ثم رحل إلى دمشق وأقام فيها، من مصنفاته "الزبدة في علم الكلام" و "نهاية الوصول إلى علم الأصول" توفي سنة ٧١٥هـ في دمشق ودفن فيها.
- انظر ترجمته: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٩/١٦٢-١٦٤. والمراغي، الفتح المبين: ٢/١١٥-١١٦.
- (٤٣) السبكي : تاج الدين عبد الوهاب بن علي ت ٧٧١هـ / الأشباه والنظائر تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/١٥٥.
- (٤٤) الاسنوي : جمال الدين عبد الرحيم ت ٧٧٢هـ / التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تحقيق د. محمد حسن هيتو، ط ٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، ص ٣٧٥.
- (٤٥) الزركشي، البحر المحيط : ٣/٣٧٨.
- (٤٦) بشرط أن تكون العلة غير واردة على نص قطعي، لأن دلالة العام على أفرادها عند الحنفية قطعية، والقطعي لا يخصص إلا بقطعي مثله، وسيأتي في مبحث مستقل ما يرشد إلى اعتداد الحنفية بتخصيص العام بعله حكمه.
- (٤٧) الزركشي، البحر المحيط : ٣/٣٧٨.
- (٤٨) المرجع نفسه : ٣/٣٧٨.
- (٤٩) المرجع نفسه : ٣/٣٧٨.
- (٥٠) الزركشي، البحر المحيط : ٥/١٥٣.
- (٥١) والقول بجواز التخصيص بالقياس، هو رأي جمهور الأصوليين، على تفصيل بينهم، واختلاف في بعض مسأله، انظر : هامش ٢٤.
- (٥٢) انظر : شفاء الغليل ص ٨٣.

- (٥٣) انظر : شفاء الغليل ص ٨٤.
- (٥٤) انظر : شفاء الغليل ص ٨٥.
- (٥٥) أخرجه : مسلم كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، حديث (٣٦٦) (١٠٥) بلفظ "إذا دبغ الإهاب فقد طهر".
- (٥٦) شفاء الغليل ص ٨٦.
- (٥٧) المرجع السابق.
- (٥٨) انظر هذه القاعدة في : المقرئ، القواعد : ٢٥٠/١، والزرکشي، البحر المحیط : ٢٨٧/٣، والشاطبي، الموافقات : ٢٧٠/٣.
- (٥٩) نقله عنه الزرکشي في البحر : ٢٨٧/٣.
- (٦٠) انظر : شفاء الغليل ص ٨٢، وللنظر في مسألة اختلاف الفقهاء في جواز بيع الشيء قبل قبضه انظر : الكاساني، بدائع الصنائع : ١٨٠/٥، وابن رشد، بداية المجتهد : ١٤٤/٢-١٤٦. والشربيني، محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج/ دار إحياء التراث العربي، بيروت : ٦٨/٢، وابن قدامة، المغني : ١١٤/٤.
- (٦١) هذا ما يعتبره أكثر الأصوليين، ويقولون بجواز التخصيص بقرائن الأحوال والنية ومقتضيات العادة، فمن قال مثلاً : من دخل داري فله درهم فإن اللفظ بحسب عمومته يشمل الملائكة والجان وملوك الهند، إلا أن القرينة العرفية تقتضي خروجهم من عموم اللفظ وشموله.
- في التخصيص بالقرائن انظر :
- القراقي، العقد المنظوم : ص ٧٨٩، الزرکشي، البحر المحیط : ٣٨٠/٣، الشوكاني، إرشاد الفحول : ص ١٦٢.
- (٦٢) وهذا هو جوهر الفرق بين التخصيص والنسخ الجزئي، إذ إن النسخ هو رفع الحكم الشرعي بعد ثبوته عن بعض أفراد العام بدليل شرعي متراخ، وأما التخصيص فإنه بيان عدم تناول حكم العام لبعض الأفراد الذي شملهم لفظه، وإخراجهم من شمول اللفظ فقط، أما الحكم فإنهم غير مشمولين به ابتداءً. انظر : السرخسي، الأصول : ٣٧/٢، الغزالي، المستصفى : ٥٣/٢، الشوكاني، إرشاد الفحول : ص ١٤٣، القراقي، العقد المنظوم : ص ٥٦٢.
- (٦٣) شفاء الغليل : ص ٨٧.
- (٦٤) تقدم تخريجه.

- (٦٥) تقدم تخريجه.
- (٦٦) انظر شفاء الغليل : ص ٨٤.
- (٦٧) انظر : الجويني، البرهان : ٤٠٧/١ و ٤٠٨ والسبكي، جمع الجوامع : ١١٣/١، وابن النجار، شرح الكوكب المنير : ١١٤/٣-١١٥، والزركشي، البحر المحيط : ٢٦/٣.
- (٦٨) الزركشي، البحر المحيط : ٣٧٨/٣.
- (٦٩) شرح الكوكب المنير : ١١٥/٣.
- (٧٠) شرح تنقيح الفصول : ص ٢٠٣.
- (٧١) المقرئ، القواعد : ٢٩٦/١.
- (٧٢) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ومعه العدة للصنعاني، المطبعة السلفية، مكة المكرمة : ١٤٣/١.
- (٧٣) الجويني، البرهان : ٩٢٦/٢.
- (٧٤) الموافقات : ١٥٤/٣.
- (٧٥) انظر شفاء الغليل، ص ٩٦.
- (٧٦) أخرجه مسلم كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو، حديث (١٧٧٠).
- (٧٧) انظر شرح الكوكب المنير : ٣٨١/٣.
- (٧٨) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٤٠٩/٧، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم : ٩٨/١٢.
- (٧٩) انظر شفاء الغليل ص ٦٥.
- (٨٠) أخرجه البخاري كتاب المساقاة، باب سكر الأنهار (٢٣٥٩) (٢٣٦٠) ومسلم كتاب الفضائل/باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم (٢٣٥٧).
- (٨١) ولأنه صلى الله عليه وسلم قد تولى الله عصمته وحفظه من الوقوع في الجور والظلم في القضاء، انظر : الطحاوي : أبو جعفر أحمد بن محمد، ت ٣٢١هـ، شرح مشكل الآثار، ط ١، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م : ٩٦/٢.
- (٨٢) الموافقات : ٩٠/١.
- (٨٣) انظر : الرازي، المحصول : ١٥٧/٥، الطوفي، شرح مختصر الروضة : ٢٨٤/٣، ابن النجار/شرح الكوكب : ١٥٣/٤، الزركشي، البحر المحيط : ٢٠٦/٥.
- (٨٤) السبكي، الأشباه والنظائر : ١٥٢/١، الشاطبي، الموافقات : ٢٩٠/١ و ١٤٨/٣. والاسنوي، التمهيد

تفريغ الفروع على الأصول، ص ٣٧٦.

(٨٥) أخرجه البخاري : كتاب الذبائح، باب إذا أصاب القوم غنيمة حديث (٥٥٤٣)، ومسلم كتاب

الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أقر الدم إلا السن، حديث (١٩٨٦) (٢٠).

(٨٦) انظر : محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ط ٢، دار الفكر، ١٤٤/٦.

(٨٧) المائدة : ٣.

(٨٨) انظر : الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، ط ١، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم،

دمشق ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ص ٣٣٠.

(٨٩) انظر : الدريني : أ.د. محمد فتحي، بحوث مقارنة في الفقه وأصوله، ط ١، مؤسسة الرسالة: ٣٥٣/٢ -

٣٥٤.

(٩٠) انظر : عبد الرحيم العبادي ، الذبائح في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، بإشراف، أ. د. عبد الغني

عبد الخالق، ص ٦٨، وصالح بن فوزان، الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح، ط ١، مكتبة المعارف، الرياض،

١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص ١٥٧-١٥٨.

(٩١) شفاء الغليل ص ٢٠٣.

(٩٢) القواعد : ٢٩٧/١.

(٩٣) الموافقات : ٣٠٠/٢.

(٩٤) انظر : السرخسي، الأصول : ١٣٢/١، البخاري، كشف الاسرار : ١٢٨/١.

(٩٥) انظر : الجصاص : أحمد بن علي الرازي ت ٣٧٠هـ/الفصول في الأصول، دراسة وتحقيق عجيل

النشمي، ط ١، وزارة الأوقاف، الكويت : ٢١١/١.

(٩٦) السرخسي، الأصول : ١٤٤/١، الجصاص، الفصول : ٢١٤/١.

(٩٧) أخرجه أحمد ٣٣٧/٢، والترمذي (١٠٥٦)، وابن ماجه (١٥٧٦)، وابن حبان (٣١٧٨)، وقال

الترمذي حديث حسن صحيح.

(٩٨) انظر : القرافي/العقد المنظوم، ص ٢٥٩، والطوفي، شرح مختصر الروضة : ٤٦٧/٢.

(٩٩) وهو قول عند بعض فقهاء الحنفية، والشافعية، والمالكية، ورواية عن الامام أحمد، انظر : ابن عابدين،

الحاشية، ٦٠٤/١، والنووي، المجموع : ٣١٠-٣١١، وابن الحاج : محمد بن محمد العبدري، المدخل، دار

الحديث ١٤٠١هـ، ١٩٨١م : ٢٥٠/١، وابن قدامة، المغني ومعه الشرح الكبير : ٤٣٠/٢.

(١٠٠) صرح بذلك العسقلاني في فتح الباري : ١٤٨/٣-١٤٩، و الشوكاني في نيل الأوطار : ١٢٠/٤،

وقد اختاره أكثر الحنفية والشافعية، وجماعة من المالكية وهو قول عند الحنابلة، انظر المصادر السابقة.

(١٠١) انظر : القرطبي : أبو عبدالله محمد بن أحمد ت ٦٧١هـ، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان : ١٧٠/٢٠.

(١٠٢) هو الإمام المفسر الفقيه اللغوي خير الدين أحمد بن علي الأيوبي، العليمي، الفاروقي شيخ الحنفية في عصره، ولد في الرملة في فلسطين، (٩٩٣هـ)، ثم رحل إلى مصر (١٠٠٧هـ)، ومكث في الأزهر ست سنين، إلى أن عاد إلى فلسطين، فتفرغ للتدريس والافتاء، من أشهر كتبه، الفتاوى الخيرية، وحاشية على البحر الرائق. توفي في الرملة (١٠٨١هـ).

انظر ترجمته : محمد المحي، تاريخ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ١٣٤/٢-١٣٩، والزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ٣، ٣٧٤/٢.

(١٠٣) انظر : ابن عابدين/الحاشية : ٦٠٤/١.

(١٠٤) انظر : الشوكاني، نيل الأوطار : ١٢٠/٤.

(١٠٥) أخرجه مسلم (٩٧٤)(١٠٣) كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها.
(١٠٦) أخرجه البخاري (١٢٨٣) باب زيارة القبور، ومسلم (٩٢٦) في الجنائز باب الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى.

(١٠٧) نيل الأوطار : ١٢٠/٤.

(١٠٨) الحاشية : ٦٠٤/١.

(١٠٩) أخرجه مسلم، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي (١٥٢٢) (٢٠)، والترمذي، كتاب البيوع باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد (١٢٢٣)، وابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي أن يبيع حاضر لباد (٢١٧٦).

(١١٠) انظر : ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام : ٣٧/٤، سبل السلام، ابن حجر، فتح الباري : ٤٧٠/٤، النووي، شرح صحيح مسلم : ١٦٤/١٠.

(١١١) الشوكاني، نيل الأوطار : ١٧٤/٥.

(١١٢) هذا رأي جمهور الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وخالف في ذلك الظاهرية. انظر : الكاساني، بدائع الصنائع : ٢٣٢/٥، والموصلي : عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، دار الأرقم، ٢٠٢٦/٢، الدسوقي : محمد بن عرفة، ت ١٢٣٠هـ/ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ومعه تقارير الشيخ عليش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ١١٢/٤، وابن رشد/بداية المجتهد : ١٤٣-١٤٤، والماوردي، الحاوي الكبير : ٣٤٧/٥، وابن قدامة، المغني : ٤٣/٤، وابن حزم/الحلى بالآثار : ٣٨٠/٧-٣٨١.